

أزمة العولمة وتداعيتها في ضوء المعطيات الجديدة

أ. د / محيي الدين عبد الحلیم

أستاذ الصحافة والإعلام

مصر

مقدمة:

إذا كانت المتغيرات العالمية المتسارعة قد أحدثت انقلابا في طوائف القوى الدولية، كما أحدثت تغييرات هائلة في الأنظمة السياسية، والأوضاع الاقتصادية في العالم وأفرزت واقعا جديدا في مختلف المجالات، فإن المعطيات العصرية في علوم الإعلام وتقنياته، كان لها الدور البارز في هذه المتغيرات الهائلة وقوة التأثير والسرعة الفائقة.

وفي هذا المناخ ظهرت العولمة كمفهوم له من الدلالات ما أثار اهتمام العلماء والباحثين لاستكشاف مدى تأثير هذه الظاهرة على الرسالة الإعلامية التي تتناقلها هذه الوسائل مما أصبح يهدد بغزو ثقافي واختراق فكري لعاملنا العربي والإسلامي الذي يتلقى أكثر مما يرسل مما لا يمكنه من التعامل معاملة الند مع القوى الإعلامية المسيطرة في عالم لم يعد فيه مكان للضعفاء والعجزة.

تزخر الساحة العالمية الآن بالكثير من الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية الهامة والتي تتوالى الواحدة بعد الأخرى في تسارع مستمر يضيف على هذا العصر ديناميكية أكثر من أي عصر آخر، هذه الأحداث والمتغيرات المتلاحقة تؤثر على حياة الأفراد في كل دول العالم، ونحن كدولة نامية لابد لنا من فهمها واستيعابها جيدا لكي نستطيع أن نتعامل معها بإيجابية وفهم وأن نرسم لأنفسنا مكانة واضحة ومؤثرة على الخريطة السياسية والاقتصادية العالمية.

ولا يوجد أهم وأخطر من " العولمة "، كمصطلح بدأ استخدامه منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفرد النظام الرأسمالي بالساحة الاقتصادية العالمية،



وبالتحديد عندما ذكره الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب لأول مرة في خطاب له عام ١٩٩٢م، ومنذ ذلك الوقت توالى الكتابات العالمية والعربية عن العولمة ونشأتها وتطورها وتأثيراتها^(١).

وتعمل هذه الورقة البحثية على صياغة مفهوم العولمة كواقع أصبح يفرض نفسه على الساحة الدولية المعاصرة وذلك من خلال الرؤى، والأفكار التي طرحها الخبراء والباحثون في هذا الصدد لمعرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة بما قد تحمله من إيجابيات وما قد تتركه من سلبيات.

كما تعمل هذه الورقة على عقد مقارنة بين العولمة بمعناها الحديث، والعالمية كما يراها الإسلام، ووجوه الاتفاق والاختلاف بينهما، وكيفية استثمار إيجابيات العولمة لتقديم رسالة الإسلام إلى العالم بصورة موضوعية متجردة ودرء الهجمات التي توجه ضدها في وسائل الاتصال العالمية بعد أن أصبح إنسان اليوم أسيرا لهذه الوسائل تحاصره في كل وقت وفي كل زمان، وتحيط به إحاطة السوار بالمعصم في الليل والنهار، بمختلف اللغات والأساليب، وتحاول أن ترسم له طريقاً جديداً لحياته وأسلوباً معاصراً لنشاطه وعلاقاته لأنها تعد الآن أهم مصادر الصرفة المتاحة لهم .

ومن ثم فإن هذه الورقة تطرح المعطيات العصرية في حقل الإعلام، والاتصال بال جماهير في عصر العولمة وتأثير ذلك على الرسالة الإعلامية سواء بالسلب، أو الإيجاب لتحقيق أفضل استثمار ممكن لهذه المعطيات لصالح الدعوة الإسلامية وذلك من خلال النقاط التالية:

- ١- مفهوم العولمة .
- ٢- العولمة والنظام العالمي الجديد.
- ٣- العولمة وثورة الاتصال بال جماهير.
- ٤- الإعلام العربي ومعطيات العولمة.
- ٥- العالم الإسلامي في عصر العولمة.
- ٦- الرسالة الإسلامية بين العالمية والعولمة.
- ٧- عالمية الإسلام وعولمة الغرب.
- ٨- المرجعية العقدية في ظل العولمة.
- ٩- المرأة العربية والمسلمة في عصر العولمة.
- ١٠- العولمة وأخلاقيات البحث العلمي.
- ١١- أزمة الأقليات المسلمة في عصر العولمة.
- ١٢- النظام الإسلامي في عصر العولمة والأزمة الاقتصادية العالمية.

مفهوم العولمة :

تعد العولمة واحدة من أهم الظواهر التي فرضت نفسها مؤخراً على الساحة الدولية، وواكبت الظروف الجديدة التي نشأت في عالم تلعب فيه الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والبث المباشر دوراً محورياً في تشكيل الاتجاهات وتغيير السلوكيات، والتأثير على الرأي العام.

و العولمة تعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز محدود إلى أفق اللامحدود، واللامحدود هنا يعنى العالم كله فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاعل على اختلاف صورته السياسية والاقتصادية والثقافية متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، وهذا المعنى يجعل العولمة تطرح ضمناً مستقبل الدولة القومية وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ومن ثم فإنه كلما اكتسبت العولمة نفوذاً وهنت الحواجز بين الدول وضعفت قلاع الثقافات المحلية والقومية وسقطت الحصون المنيعه التي كانت تحيط بها.

وقد ظهرت في أول الأمر في مجال الاقتصاد إلا أن هذا المصطلح قد شق طريقه في عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، وأصبحت تلوكه الألسن وتتناقله الأقلام، وقد أسهمت التكنولوجيا المعاصرة في شيوع هذه الظاهرة، مما أدى إلى انهيار الحدود السياسية والحواجز الجغرافية بين العالم، كما أدى إلى القضاء على المسافات بين مختلف الدول.

وقد ظهرت على ساحة الفكر العالمى كمصطلح جديد من بداية التسعينات، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن يحاول المفكرون أن يبحروا في أعماق العولمة لتحديد مفهومها ونشأتها التاريخية وتجلياتها وتطورها عبر الوقت وأثارها على كل دول العالم المتقدم والنامي، فالعولمة تعتبر من أهم المتغيرات التي يشهدها العالم في هذا العصر ولذلك سماه بعض الكتاب "بعصر العولمة" ذلك أنه يشمل العديد من الظواهر الاقتصادية الهامة، المؤثرة على حياة الأفراد والدول مثل:

- الثورة التكنولوجية.

- الثورة المعلوماتية.

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي انتهت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

- الاندماجات بين الشركات العالمية⁽²⁾ والعولمة في طورها تسعى إلى من أجل الهيمنة التي أصبحت في التسعينات واقعا يعود بمرجعيتها الأمريكية إلى الأمريكيين، كما كان يعود بمرجعيتها الأوروبية من قبل إلى الأوروبيين، فإن العالمية التي يعينها الإسلام تختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى، فالإسلام لا يستهدف الاحتلال أو الهيمنة، ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الأمم والشعوب والمجتمعات والأفراد مصداقاً لما جاء في القرآن الكريم: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ



ذَكَرْتُ وَأَنْتَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ ﴿ (الحجرات: ١٣)، إلا أن حالة الضعف الاقتصادي والسياسي في عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامي يجعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة، وقابلة للاختراق من القوى الكبرى المسيطرة فضلا عن زعزعة الاستقرار واستمرارية التخلف.

وإذا كان مسلسل الاعتداء على العالم الإسلامي تمتد حلقاته إلى يومنا هذا، لكن الغلاف الخارجي يتغير بتغير الأحوال، فالذي كان احتلالا أو انتدابا أصبح يسمى " مقتضيات النظام العالمي الجديد " والذي كان تنصيرا مباشرا، أصبح ينعت " بالتتوير "، والذي كان اسمه استعمار الشعوب المسلمة، أصبح يكنى بكنية هي " مقاومة الأصولية " والذي كان يعرف بالقضاء على اللسان العربي، أصبح اسمه الجديد "كونية الثقافة" أو "إنسانية المعرفة".

و عصرنا الراهن الذي تعيش فيه الآن هو عصر التحولات المتسارعة، وهو عصر اتسم! بالثورة التقنية التي لم تواكبها ثورة أخلاقية أو روحية، ذلك أن التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيا يكاد يجعل المرء يفقد قواعده الروحية أمام اجتياح المادة، وهذا يعني أن العولمة تمثل تحديا حقيقيا للشعوب الإسلامية ليس فقط لأنها مفروضة عليهم، ولكن لأنها أيضا نتاج لحضارة غير حضارتهم، ولكونها كذلك تهدد هويتهم في الصميم .

وهذا الواقع الجديد يلقي على الأمة الإسلامية شعوبا وحكومات مسئولية ضخمة في استثمار المعطيات العصرية لنشر الدعوة الإسلامية وتصحيح صورتها لدى الرأي العالمي، فالإعلام عن الإسلام ليس من نافلة القول، وإنما هو ركيزة أساسية وركن رئيسي قامت عليه رسالة الإسلام، لأن هذا النشاط هو قوام هذا الدين وقاعدته الصلبة، وهو الجسر الذي عبرت منه هذه الرسالة إلى العالم، ويرجع إليه فضل انتشارها على هذه الرقعة الفسيحة من كوكب الأرض، ومن ثم هذه المعطيات العصرية والتقدم الكبير في النشاط الإعلامي يعد فرصة لتحقيق عالمية الإسلام وتصحيح صورته لدى الرأي العام العالمي.

العولمة والنظام العالی الجديد:

تعد العولمة واحدة من أهم الظواهر التي فرضت نفسها مؤخرا على الساحة الدولية، وواكبت الظروف الجديدة التي نشأت في عالم تلعب فيه الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية والبيث المباشر دورا محوريا في تشكيل الاتجاهات وتغيير السلوكيات، والتأثير على الرأي العام.

و إن كانت العولمة قد ظهرت في أول الأمر في مجال الاقتصاد إلا أن هذا المصطلح قد شق طريقه في عالم السياسة والعلاقات الدولية، وانتشر بصورة واسعة، وأصبحت تلوكه الألسن وتتناقله

الأقلام، وقد أسهمت التكنولوجيا المعاصرة فى شيوع هذه الظاهرة، مما أدى إلى انهيار الحدود والسياسية والحوازج الجغرافية بين العالم، كما أدى إلى القضاء على المسافات بين مختلف الدول بفضل التقدم المذهل فى وسائل الاتصال ونظم المعلومات.

وقد ارتبط ظهور العولمة بسقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ وانتهاء الحرب الباردة بكل ما كانت تحمله من حروب، وخلافات، وصراعات شغلت العالم طوال القرن العشرين، وأسفرت عن تحول النظام الثنائى إلى نظام أحادى القطبية تسيطر فيه الولايات المتحدة على النظام العالمى من خلال المؤسسات الدولية الجديدة كمنظمة التجارة العالمية والمنظمات التابعة لها وقد اختلف المفكرون والخبراء فى وضع تعريف جامع مانع لهذا المصطلح، كما اختلفوا فى تحديد مفهومه، والأسس التى يقوم عليها، وراحوا يتساءلون هل العولمة تحفل بالجوانب السياسية، أو أنها تتناول النواحي الاقتصادية والثقافية؟... وهل تستهدف تحقيق الخير للبشرية، والأخذ بيد الضعيف حتى يقوى، والفقير حتى يشبع، والجاهل حتى يعلم؟... هل ينهى هذا النظام توحيد الفكر، وتحديد معالم واحدة للشخصية الإنسانية، والقضاء على الفوارق بين البشر؟... أو أنها تعكس هيمنة الدول الكبرى القوية على الدول الصغرى الضعيفة، وإخضاعها لنفوذها، والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها؟.

وهل العولمة فى النظام العالمى الجديد تمتد لتشمل العقيدة والتراث والقيم السائدة فى مختلف المجتمعات لتتوحد العقائد وتذوب العادات والقيم وتنصهر المفاهيم التى تميز الأمم والشعوب فى بوتقة واحدة لتذوب معها الهوية والعقيدة والقومية والثقافية؟... وما هى البدائل المطروحة فى هذا الصدد؟ .

والعولمة تعنى جعل الشيء على مستوى عالمى، أى نقله من حيز محدود إلى آفاق اللامحدود، واللامحدود هنا يعنى العالم كله، فيكون إطار الحركة والتعامل والتبادل والتفاضل على اختلاف صورته السياسية والاقتصادية والثقافية متجاوزا الحدود الجغرافية المعروفة للدول المختلفة، وهذا المعنى يجعل العولمة تطرح ضمنا مستقبل الدولة القومية، وحدود سيادتها ودورها سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ومن ثم فإنه كلما اكتسبت العولمة نفوذا وهنت الحواجز بين الدول وضعفت قلاع الثقافات المحلية والقومية وسقطت الحصون المنيعه التى كانت تحيط بها^(٣) إلا أن العولمة Globalization عند بعض الباحثين تستهدف توظيف العنف الثقافى لإقصاء الخصم وقمعه لتحل محله العالمية فتطرح أفكاراً إنسانية من خلال الحوار بين مختلف الثقافات، وفى حين أن العولمة تسعى إلى سلب الآخرين إرادتهم وطمس هويتهم، ونفيهم من العالم، وهى بهذا تعنى السيادة الفكرية لحضارة معينة على مختلف الحضارات.

وفى هذا الإطار يرى أغلب الباحثين المعاصرين أن العولمة تعنى طغيان ثقافة معينة على



الثقافات الأخرى، وتعمل على ابتلاع هذه الثقافات ثم القضاء عليها والحلول محلها، وهي بهذا تعتبر نوعاً من القهر الفكرى، وهو ما يشكل خطورة على الأمم الضعيفة تفوق خطورة الاحتلال العسكرى والهيمنة الاقتصادية لاسيما أن هذه الأمم تعاني من الوضع الاقتصادى والسياسى والتكنولوجى المتدهور، بخلاف القوى المسيطرة على تملك ناصية التقدم وأسباب القوة ومناطق النفوذ، وكيف يمكن أن يصمد الفقراء والبؤساء فى الجنوب أمام سيطرة الأغنياء والأقوياء فى الشمال؟... إن صوت الفقراء سوف يكون خفيضاً وسط هذا الضجيج العالمى الكبير.

وفى الحقيقة أن العولمة فى معظم الأدبيات الأمريكية تعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته، أى تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التى تختص بها جماعة أو أمة معينة على العالم كله، ولأن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فى الولايات المتحدة، فإن هذا يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبنى النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام^(٤).

العولمة وثورة الاتصال بالجماهير :

لقد آن الأوان فى ظل ثورة الاتصال والمعلومات أن يعرف العالم حقيقة هذه الرسالة وقد قال عنها المستشرق الإنجليزى توماس أرنولد^(٥) أن الملاحظة ظلوا ينعمون فى ظل الحكم الإسلامى بدرجة من التسامح ليس لها مثيل فى أوروبا، وأن العقيدة الإسلامية تلتزم بهذا النهج مع جميع أتباع الديانات الأخرى كما قال عنه البطريك "عيشوايايه" أن المسلمين يمتدحون ملتنا ويوقرون قسيسينا ويمدون يد المعونة إلى كنائسنا وأديرتنا^(٦) وذلك انطلاقاً من التفاعل والانفتاح بين هذا الدين وكل العقائد الأخرى.

ومن هنا فإن قنوات الاتصال الدولية تستطيع أن تقدم الإسلام بصورته الصحيحة لهؤلاء الذين أساءوا فهم هذه العقيدة وناصبوها العداء دون فهم، لأن هذا الدين قد أقام العمة بين الأفراد وبين الجماعات وبين الدول على مبادئ تقوم على السلام والأمان والإخاء والحب وتقضى على روح الاستعلاء بالعنصر أو الدم أو الإقليم أو القوم، وتفتح الطريق لأسلوب جديد من التعامل يقوم على أساس وحدة الخلق لأن الناس كلهم أخوة وأصلهم واحد.

لقد كان من المفروض فى ظل العولمة أن تقوم أجهزة الإعلام الدولية بتحقيق التقارب والتكامل وتوثيق الصلات بين مختلف الشعوب، وأن تكون وسيلة للتنوير والتنقيف وبناء الإنسان ولكن ما حدث يختلف عن ذلك تماماً.

أنواع العولمة :

أنواع العولمة على حسب طبيعتها:

- العولمة الشرسة BRUTISH GLOBALIZATIO.

٠ العولمة المتوازنة BALANCED GLOBALIZATION .

وفيما يلي توضيح لكل نوع من أنواع العولمة السابق الإشارة إليها كالآتي: - أولاً: أنواع العولمة على حسب المجال الذي نتحدث عنه كالآتي:

٠ العولمة الاقتصادية ECONOMIC GLOBALIZATION .

ويمكن أن نعرف العولمة الاقتصادية من خلال المفهوم السابق الإشارة إليه عندما حددنا مفهوم العولمة، وبالتالي يمكن تعريف العولمة الاقتصادية على النحو الآتي "هي مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي وفيها تذوب الشئون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي من عالمية التبادل والتوزيع إلى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنهاء أى تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات".

فالعولمة الاقتصادية تسيطر على اقتصاد العالم بأسره من خلال آلياتها الثلاث وهي:

١- **البنك الدولي للإتشاء والتعمير:** وتختص هذه المؤسسة بالسياسات المالية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات والقروض التي يمنحها البنك، وبالطبع يشترط قيام الدولة المتلقية لهذه التسهيلات ببعض الإجراءات التي يجب تنفيذها في اقتصاد تلك الدولة.

٢- **صندوق النقد الدولي:** وتختص هذه المؤسسة بالسياسات النقدية للدول الأعضاء من خلال برامج التسهيلات والقروض التي يمنحها الصندوق، وبالطبع يشترط قيام الدولة المتلقية لهذه التسهيلات ببعض الإجراءات التي يجب تنفيذها في اقتصاد تلك الدولة، مثل سياسة التكييف الهيكلي وسياسة التثبيت.

٣- **منظمة التجارة العالمية:** وتختص هذه المؤسسة بالسياسات التجارية للدول الأعضاء من خلال الاتفاقيات التي وافقت عليها تلك الدول، وتعرف هذه الاتفاقيات باتفاقيات الجات " أو " جولات الجات " وهي عبارة عن ثمانية جولات بدأت في عام ١٩٤٧ وعرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١١ وهذه الجولات هي: (٧).

١- جولة جنيف في عام ١٩٤٧ في سويسرا.

٢- جولة إينيسى في عام ١٩٤٩ في فرنسا.

٣- جولة توركواى في عام ١٩٥١ في إنجلترا.

٤- جولة جنيف في عام ١٩٥٦ في سويسرا.



- ٥- جولة جنيف من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٦١ فى سويسرا.
 - ٦-جولة كنيدي من عام ١٩٦٤ وحتى عام ١٩٦٧ فى الولايات المتحدة الأمريكية.
 - ٧- جولة طوكيو من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩ فى اليابان.
 - ٨- جولة أوروغواى من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٣ فى أوروغواى.
- وفى الجولة الأخيرة من جولات الجات وهى جولة أوروغواى تم الاتفاق على تحويل " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " . " AGREEMENT ON TRADE AND TARIFFS GENERAL " لتصبح " منظمة التجارة العالمية " "ORGANIZATION WORLD TRADE" لتبدأ عملها فى أول يناير عام ١٩٩٥ وتكون المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الاتفاقية التى تم الموافقة عليها من قبل ١١٧ دولة من بينهم ١١٧ دولة نامية وذلك فى مراكش بالمغرب فى أبريل من عام ١٩٩٤م، وقد تركزت الجولات الخمس الأولى على موضوع تحرير التجارة العالمية والعوائق الجمركية ،أما الجولات الثلاث الأخيرة وهى: جولة كنيدي، جولة طوكيو، وجولة أوروغواى فهى ذات أهمية كبيرة نظرا لما نوقش بها من موضوعات^(٨).

- العولمة المالية FINACIAL GLOBALIZATION:

يمكن أيضا أن تتبثق من العولمة الاقتصادية ما يسمى بالعولمة المالية وهى التى تتعلق بالثورة الهائلة فى عالم عولمة الأسواق المالية فرؤوس الأموال تتدفق إلى أسواق المال والبورصات فى أى منطقة من العالم بدون قيود ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات حكومية، وتتم أيضا هذه الاستثمارات فى سرعة فائقة سواء فى دخولها، أو خروجها لهذه الأسواق المالية، وتعتمد حركة هذه الأموال على استقرار الدولة التى تستثمر فيها ومعدلات الربح المتوقعة والضرائب المتوقعة فرضها.

- العولمة السياسية POLITICAL GLOBALIZATION:

يمكن أن نعرف العولمة السياسية من خلال المفهوم السابق الإشارة إليه عندما حددنا مفهوم العولمة على النحو التالى: "هى ذوبان الشئون السياسية للدولة القومية فى الإطار العالمى دون اعتبار للحدود السياسية للدول، وإرساء دعائم الليبرالية الجديدة وهى الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية".

- العولمة الثقافية CULTURAL GLOBALIZATION -:

من المؤلفات التى كان لها تأثير كبير على ساحة الفكر العالمى كتاب " صدام الحضارات " للمؤلف الأمريكى صمويل هنتجتون، حيث يرى أن الغرب الرأسمالى منذ أن انتهى من حربه ضد

الاشتراكية وذلك بانهيارها فى آخر الثمانينات من القرن الماضى ظهر الإسلام لى يحتل الصدارة فى الصدام القادم مع الغرب مدعياً أن القيم الإسلامية تتعارض مع القيم الغربية التى نجحت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية فى نشرها فى كل بقاع العالم .

ويمكن تعريف العولمة الثقافية على النحو التالي:

" هى ذوبان الشئون الثقافية والسلوكية للدولة القومية فى الإطار العالمى دون اعتبار للحدود السياسية للدول وصياغة ثقافة كونية موحدة تتخطى الحدود والثقافة للدول لتجمع شعوب العالم أجمع على رأى واحد من خلال ما يعرف بالقرية الكونية الواحدة "، والقرية الكونية الواحدة: هى فى الأساس فكرة الكاتب مارشال ماتلوهام فى عام ١٩٩٤م.

ويلاحظ أن جميع شعوب العالم على ثقافة واحدة ورأى واحد؛ أى جعلهم واحد من قبيل المستحيل لأن الله قد خلق الناس فى الأصل مختلفين فى الشكل واللون واللغة وكان هذا واضح فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)^(٩)، كما أن الله لو شاء أن يخلق الناس بدون اختلاف فى، الشكل واللون واللغة لخلقهم فعلاً ولكن الله خلق الناس مختلفين ويتضح هذا من هذه الآية الكريمة: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ (المائدة: ٤٨)^(١٠).

- العولمة الاتصالية TELECOMUNICATION GLOBALIZATION -

يمكن أن تتبثق من العولمة الثقافية ما يسمى بالعولمة الاتصالية وهى تختص بالثورة التكنولوجية الضخمة فى مجال الاتصالات وأهم ما يمكن الحديث عنه فى هذا الخصوص هو ظهور الإنترنت وما يمثله من وسيلة اتصال هائلة بين أفراد كل دول العالم لا تميز بين جنسية هذا وذاك ولا يكون لعامل المسافة أى اعتبار، بالإضافة إلى ثورة القنوات التليفزيونية عبر الأطباق والأقمار الصناعية التى جعلت شعوب العالم يشاهدون ويتابعون الأحداث العالمية وقت حدوثها .

وتعنى العولمة فى معظم كل الأدبيات الأمريكية تعميم الشيء وتوسيع دائرته، أى تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية التى تختص بها جماعة أو أمة معينة على العالم كله، ولأن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فى الولايات المتحدة، فإن هذا يفترض أنها تعنى الدعوة إلى تبني النموذج الأمريكى فى الاقتصاد والسياسة وفى طريقة الحياة بشكل عام^(١١). وقد كان من المفروض أن تقوم العولمة بتحقيق التقارب والتكامل وتوثيق الصلات بين مختلف الشعوب، وأن تكون وسيلة للتنوير والتنقيف وبناء الإنسان، ولكن ما حدث يختلف تماماً، فقد جاء التدفق من جانب واحد، ثقافة من يمتلك المال والتكنولوجيا تريد أن تهيمن على من لا يمتلك، دون أن تلقى بالاً للثقافات الأخرى،



بل إنها تريد أن تطيح بما توارثته من قيم ومبادئ حافظت عليها سنوات طويلة، ووجدت الشعوب الضعيفة نفسها أسيرة لهذا التلقى دون أن يكون لها دور إيجابي مما يهدد باقتلاع جذورها واغتيال ماضيها وابتسار حاضرها ومستقبلها، وكنتيجة لذلك فقدت حكومات كثيرة سيطرتها على قطاعات عديدة من مواطنيها فأدى هذا الوضع إلى ظهور جماعات عرقية ودينية رأت فيما يحدث نوعا من الغزو الفكرى الذى يستهدف محور شخصيتها ليجعلها مسخا من شخصية الآخرين، بل أن من هذه الجماعات من رفع السلاح وأطلق الرصاص للحفاظ على الهوية .

إلا أنه على الرغم من كل ذلك فإن مقاطعة تلك الشبكات الإعلامية لم يكن بالأمر السهل لأنها تفرض نفسها فرضا، وتغضى سموات العالم أجمع، واستقبالها متاح لكل من يريد، وبدلا من أن يكون الاتصال حوارا متبادلا وتفاعلا بين الحضارات وتكاملا بين المصالح الاقتصادية تحول إلى نوع من الغزو الثقافى والتدفق المعرفى أحادى الجانب فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن من أبرز سلبيات العولمة هو القهر الثقافى وتقسيم العالم فى ظل النظام العالمى الجديد إلى كيانات صغيرة تستهدف خدمة مصالح القطب الأوح ليجد الإنسان فى العالم الثالث محاصرا من جميع الجهات بإطار من القيم والمعارف المختلفة تماما عن تراثه الدينى والاجتماعى، وعندها فإنه يخشى أن يظهر جيل جديد منقطع الجذور يستبنيح المحظورات ويستسهل الاعتداء على القيم.

إن العالم الثالث يعيش فى مفترق الطرق وأمام لحظة اختيار دقيقة، ومن ثم فإن حالة الضعف الاقتصادى والسياسى فى عدد ليس بالقليل من أقطار العالم الإسلامى يجعل جبهتها الداخلية أكثر هشاشة، وقابلة للاختراق من القوى الكبرى المسيطرة، فضلا عن زعزعة الاستقرار واستمرارية التخلف.

ومسلسل الاعتداء على العالم الإسلامى تمتد حلقاته إلى يومنا هذا لكن الغلاف الخارجى يتغير بتغير الأحوال، فالذى كان احتلالا أو انتدابا أصبح يسمى " مقتضيات النظام العالمى الجديد "والذى كان تنصيرا مباشرا، أصبح ينعت "بالتتوير"، والذى كان اسمه استعمار الشعوب المسلمة، أصبح يبنى بكنية هى "مقاومة الأصولية"، والذى كان يعرف بالقضاء على اللسان العربى، أصبح اسمه الجديد "كونية الثقافة" أو "إنسانية المعرفة"، وعصرنا الراهن الذى نعيش فيه الآن هو عصر التحولات المتسارعة، وهو عصر التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيا يكاد يجعل المرء يفقد قواعده الروحية أمام اجتياح المادة وفى الحقيقة أن العولمة تمثل تحديا حقيقيا للشعوب العربية والإسلامية ليس فقط لأنها مفروضة عليهم، ولكن لأنها أيضا نتاج لحضارة غير حضارتهم، ولكونها كذلك تهدد هويتهم فى الصميم.

إن المهمة دقيقة والمسئولية كبيرة، نحن في حاجة إلى عمل جاد وجهد مخلص يبدأ بالحوار بين المسلمين وبعضهم لإزالة أسباب الخلاف والنزاع والصراع ليقدموا أنفسهم إلى العالم على المستوى الجدير بالاحترام والتقدير، فلن يستمع العالم إلى أمة تمزقها الخلافات، وتطحنها الصراعات، وتقمع فيها الحريات، ويقتل فيها الإنسان.

الإعلام العربي ومعطيات العولمة:

تشير الدراسات العلمية والشواهد العملية أن الواقع الإعلامى الدولى قد طرأت عليه تغييرات هائلة بفعل المعطيات العصرية فى العلاقات الدولية والأنظمة السياسية، والتقدم الكبير فى بحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، وقد أصبحت العولمة فى وسائل الإعلام وذلك فى ظل النظام العالمى الجديد واقعا يفرض نفسه بقوة بعد التقدم الهائل فى روافد الفكر ومصادر المعرفة وتكنولوجيا الاتصال وشبكة المعلومات الدولية، فلا تستطيع سلطة مهما كانت أن تقيم حاجزا بين الأمم فى عصر السماوات المفتوحة، ولم يعد هناك مكان لمحطات التشويش الإذاعى، حتى الصحف التى كانت السلطات المحلية تتحكم فى دخولها وخروجها داخل الأوطان، أصبحت تنتقل عبر الحدود رغم أنف السلطات عن طريق شبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني وتتحمل وسائل الإعلام العربية مسؤولية سد الفجوة بين الدول المتقدمة والسيطرة على قنوات الاتصال العالمية وبين الجمهور العربى الذى يقف موقف المتلقى لاسيما أن العلاقة بين الذين يملكون والذين لا يملكون أصبحت تفتقر إلى العدالة والإنصاف .

وفى ضوء ذلك فإن الإعلام العربى لكى يأخذ طريقه إلى الرأى العام فإنه يجب على صناع القرار الإعلامى التعامل مع هذه المعطيات العصرية بذكاء وحذق وفق تخطيط علمى يأخذ فى اعتباره كافة المتغيرات التى تفرض نفسها على الساحة الإعلامية الدولية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا تم وضع إستراتيجية إعلامية عربية مشتركة تأخذ على عاتقها الاهتمام بالتخطيط العلمى والبحوث المتطورة وذلك لاستثمار المعطيات العصرية وثورة المعلومات لتحقيق أوسع انتشار للرسالة الإعلامية العربية من خلال وسائل الإعلام الحديثة لكى تغطى هذه الرسالة أكبر مساحة ممكنة على هذا الكوكب الذى نعيش فيه.

وهذا يتطلب إعداد كوادر إعلامية قادرة على مخاطبة الرأى العام العالمى، كما يتطلب تقوية مضمون الرسالة الإعلامية العربية الحالية، وتفعيل الدور الذى تضطلع به وسائل الإعلام العربية الحالية، والاستفادة من تكنولوجيا الطباعة والقنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية.

إلا أننا نود أن نؤكد هنا أن المبالغة فى تضخيم أخطار العولمة فى وسائل الإعلام قد جانبها



الكثير من الصواب، لأن العولمة الإعلامية تحمل الكثير من الإيجابيات ما يفوق مردودها السلبي ما إذا أحسنا التعامل معها، فوسائل الإعلام الدولية سوف تدرك المياه الراكدة في عالمنا العربي، وتفتح أذهان الشعوب إلى أنماط جديدة في مختلف مجالات الحياة وسوف تحرك الثقافات والمفاهيم، وتنطلق العقول من القيود التي تكبلها إلى آفاق الحياة الرحبة لكي تبده وتعلم وتثري المجتمع وسوف تتغير كثير من التقاليد البالية والعادات المرذولة والمفاهيم الجامدة بعد أن يتم فتح الأبواب والنوافذ على العالم ليدخل الهواء النقي ليطرده الهواء الملوث، وما لم تحثك الشعوب العربية بالعالم المتقدم، وتري ما يدور فيه من أحداث سياسية، ومعطيات حضرية، واستكشافات علمية، ومعارف جديدة فسوف تعيش هذه الشعوب في حالة من الجمود والتحجر، وسوف تتجمد العقول، وتتوقف القرائح، وتتسع الهوة بيننا وبين العالم المتقدم في مختلف المجالات التي قطع فيها العالم شوطا كبيرا.

وتشهد وقائع التاريخ أن العالم العربي لم يبدأ رحلة التقدم والتحضر إلا بعد أن احتك بالعالم الخارجي وبعد أن راحت البعثات التعليمية إلى الدول الغربية المتقدمة لتري وتعلم وتنقل لنا المعطيات العصرية في العلوم والتكنولوجيا، وفي الفكر والثقافة والأدب، وفي الحرية والديمقراطية، مما أسهم في تغيير أنماط الحياة في كثير من دول العالم العربي، ولو لا هذا الاحتكاك وهذا الانفتاح لظل هذا العالم راكداً جامداً يتجرع المأسى ويلعق جراح التخلف .

المشكلة هنا تكمن في كيفية الاستفادة من العولمة في وسائل الإعلام فنستثمر إيجابياتها ونتجنب سلبياتها وذلك من خلال التركيز على ما يتوافق مع المنظومة القيمية العربية فنهتم بالمضمون قبل أن نحفل بالشكل، ولا ننهج منهج الأعمى في كل ما تقدمه لنا هذه الوسائل، أو ننبره بما تقدمه هذه الوسائل، إلا أن هذا يتطلب استعدادا وفهما للواقع الجديد الذي يفرض نفسه على العالم، فنأخذ بكل ما هو مفيد من معطيات العولمة في الفكر والثقافة والعلوم والتكنولوجيا، ونتجاوز السلبيات التي يحملها هذا التيار الذي سوف يجرف في طريقه كل من يقف على أرض هشّة، ومن لا يريد أن يفهم هذا الواقع، ويتعامل معه بفكر مفتوح وعقل مستنير، ويمكن أن يتم ذلك إذا أعدنا العدة، ووضعنا الخطط السليمة، وسرنا وفق الأصول والمناهج العلمية الصحيحة .

العالم الإسلامي ومخاطر العولمة:

دأبت دول الشمال الغنية على تهميش الملايين من سكان الأرض الذين يتضورون جوعا ويعيشون في ظروف قاسية لافتقارهم إلى أسباب التقدم والتكنولوجيا الحديثة التي تتوافر للأغنياء، ويكفي أن نذكر بعض الأرقام التي وردت في تقرير " التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ " وهو التقرير

الذى يصدر بصورة دورية كل عام عن البرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة والذى تبين فيه أن خمس سكان العالم فقط يحصلون على ٨٦% من الناتج العالمى، كما يسيطرون على ٨٢% من أسواق الصادرات الدولية، وعلى ٦٨% من الاستثمارات الأجنبية، وعلى ٦٨% من خطوط العالم الهاتفية، وهذه الأرقام هى بالطبع لصالح دول الشمال الغنية، هى أرقام مخيفة إذا عرفنا النسبة المقابلة التى تحصل عليها دول الجنوب الفقيرة.

وقد واجه الإسلام على مدى تاريخه الطويل - ولا يزال يواجه إلى اليوم - تحديات عديدة تستهدف حقيقة وجوده، والسيطرة الكاملة على كل أرض ترفع فيها مئذنة مسجد، ويذكر فيها اسم الله، ويصلى على رسول الله ﷺ، ويعمل فيها بما جاء فى كتاب الله وسنة رسوله، وقد بلغت تلك التحديات حدا كبيرا من القسوة والبشاعة، وصلت إلى حد ممارسة الإبادة الجماعية ضد المسلمين، مثلما كانت البداية فى الأندلس، ثم ما يحدث اليوم فى فلسطين والبوسنة والهرسك والبلقان وبورما والهند جنوب شرقى آسيا، وكذلك ما تفعله تلك الأيدي الآثمة الخفية التى تحرك الفتن فى أفغانستان والصومال والسودان وغيرها من ديار الإسلام، إنها تحديات عديدة شرسة تتخذ كل يوم شكلا ولونا جديدا^(١٢).

لم يكن غريبا أن يبوء المؤتمر الدولى حضرته ١٣٥ دولة بالفشل الذريع، وأن تتدلع المظاهرات الصاخبة لإجهاض جلسات مؤتمر التجارة العالمية بسبب المحاولات التى كانت تستهدف ترسيخ القوة للأقوياء والأثرياء الذين يملكون المال الكثير والإنتاج الوفير على حساب الفقراء الذين لا يتوافر لديهم الحد الأدنى من أسباب الحياة وذلك من خلال فتح الأسواق على مصراعها أمام المنتجات العالمية فى منافسة غير متوازنة، وإزالة الحواجز الجمركية، وإكراه الدول على وقف الدعم الذى تقدمه لصادراتها، وهكذا كشفت الحقائق عن الوجه القبيح للعولمة التى تتعدم فيها العدالة، ويضيع فيها الحق.

ولو كان قد قدر لهذا المؤتمر النجاح فسوف يزداد الوضع سوءا، لأن أغنياء العالم لا يهتمهم إلا زيادة ثروتهم وانتفاخ كروشهم على حساب هؤلاء الجوعى، والذى جاء فقرهم وبؤسهم بسبب تسلط الدول الاستعمارية على مقدراتهم حقبة طويلة من الزمن من جراء عمليات النهب والسلب التى مارستها هذه الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولم يكتف هؤلاء بما خلفوه من فقر وذل ومهانة فى المستعمرات التى جثموا عليها حقبة من الزمن، ولكنهم يريدون أن تظل هذه الدول فقط بقرة حلب لهم يحصلون منها على المواد الخام اللازمة لهم، وتحويل الأيدي العاملة فيها إلى عبيد لمصالحهم، وفى الوقت الذى يتغنون فيه بالديمقراطية وحرية الإنسان فى بلادهم، فإنهم يكرسون النظم الدكتاتورية فى دول العالم الثالث طالما تخدم مصالحهم وتعمل لحسابهم .



إن النظام الرأسمالي الذي يقوم على سياسة الانفتاح وحرية التجارة، وقوانين السوق، والمبادرة الفردية لن يفسح مجالاً للدعم المالي والاجتماعي للدول الفقيرة والفئات غير القادرة، وسوف يتراجع دور الدولة في مساعدة الأيتام والمسنين، وفي رعاية الأطفال، كما سوف يتم القضاء على دور الدولة في تقديم المساعدات للعاطلين والمسنين والأيتام والعجزة.

إنه الصراع الشرس والتسابق العنيف من أجل الربح بين قلوب قاسية فقدت الرحمة، واعتمدت القوة والنفوذ والسيطرة منهاجاً لها، وترسيخ السباق الذي لا يقوى على الصمود أمامه هؤلاء الذين يسعون إلى تنمية أوطانهم، لأن الوقت لن يسمح لهم بذلك في ظل هذا الصراع.

ويكفي أن نعرف أنه في الوقت الذي يعيش فيه أكثر من مليار إنسان على دخل يومي لا يزيد على دولار واحد للشخص، فإن أرباح بيل جيتس صاحب شركة مايكروسوفت تقدر بأربعة ملايين وخمسمائة وستة وستون ألف دولار في الساعة الواحدة، وقد بلغت ثروة هذا الرجل وحده ثلاثة وثمانين مليار دولار من الأصول والنقود، أي أنه إذا قدر لجيتس أن يجمع ثروته الحالية دولاراً فوق دولار فإن ارتفاع هذه الثروة سوف يبلغ خمسة وعشرين كيلو متر، نفس هذا القدر يملكه مائة وعشرة مليون أمريكي آخر وهي ثروة لو تم توزيعها على أربعين في المائة من أفراد المجتمع الأمريكي لتحققت العدالة وسادت السعادة بين الجميع وإذا عرفنا كذلك أن ما تدفعه شركة أمريكية منتجة للأحذية الرياضية أجوراً لعمالها البالغ عددهم ثلاثين ألفاً في اندونيسيا، يقل عما تدفعه لمايكل جوردان أحد نجوم كرة السلة في الولايات المتحدة مقابل الظهور في إعلانات إحدى الشركات لترويج منتجاتها، وإذا عرفنا كذلك أن موازنة وزارة الدفاع الأمريكية قد بلغت هذا العام وحدة ٢٧٠ مليار دولار، وهذا المبلغ يكفي لسداد كافة ديون العالم الثالث، كما يكفي لبناء قاعدة اقتصادية قوية في هذا العالم المقهور تحقق له طفرة كبيرة، وتقضى على كافة أزماته.

وإذا عرفنا كذلك على سبيل المثال لا الحصر أن الدخل الفردي لإنسان في موزنبيق يبلغ ثمانية دولارات في السنة، في حين يبلغ هذا الدخل لإنسان في لوكسمبورج ٤٥ ألف و٣٦٥ دولاراً، هذا في الوقت الذي تستمتع الدول الغنية لنداءات الأمم المتحدة بتخصيص ١ % فقط من دخلها القومي لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، ولم تعبأ بالصيحات التي ناشدت فيها الأمم المتحدة أهل الشمال للمساعدة في إنقاذ أهل الجنوب من حالات الفقر والجوع والمرض، والذين يعيش أكثر من ٥٠ % على الأقل منهم تحت خط الفقر، ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والسكن، إذا عرفنا كل ذلك وغيره الكثير لأدركنا حجم المأساة التي تنتظر العالم لو قدر لهذا المؤتمر النجاح الذي ترضى عنه الولايات المتحدة.

وفي تقرير أصدرته جامعة الأمم المتحدة في واشنطن أشار فيه إلى الأوضاع المتردية التي

تعانى منها القارة الأفريقية، ذكر التقرير أن ٦٥ % من سكان هذه القارة لن يستطيعون توفير الحد الأدنى من أسباب الحياة بسبب الفقر المدقع، وتناقص مساحات الأراضى الزراعية، وتدمير الغابات، هذا فى الوقت الذى سوف يصل فيه عدد سكان القارة إلى ألف مليون نسمة عام ٢٠٢٥ .

وإذا استعرضنا أحوال العالم الإسلامى الذى يحتل ٢١٠١ % من مساحة العالم، كما يعيش فيه ١٩,٢ % أن سكانه، فإننا سنجد أن الناتج الاقتصادى فى هذا العالم يقل عن ١١ % من الناتج العالمى، وذلك على الرغم من أن الدول الإسلامية تعد أكبر مصدر للمواد الخام، وأوسع سوق مستهلكة لهذه المواد، فهى التى تصدر النفط والفسفات والمطاط والقطن، وتستورد الأسمدة والسيارات والمعدات والأقمشة التى يتم تصنيعها من هذه الموارد الخام المصنعة فى دول الشمال من الموارد الذاتية المتوافرة فى مناطق التربة بدول العالم الإسلامى ومن ثم فإن العصر الذى نعيش، فيه لم يعد فيه مكان للضعفاء. والمسلمون اليوم يشكلون خمس سكان العالم وعددهم يعادل ضعف سكان أوروبا وأمريكا الشمالية " ولكنهم أصبحوا فى عالم اليوم - كما وصفهم - أحمد كمال أبو المجد أمة حائرة فى عالم محير وأدى هذا الوضع إلى ارتباكهم وانقلاب هموم الأوليات لديهم، ولا بد من وضع حد لهذا كله.

ولن يحدث ذلك إلا بالأخذ بالأسباب والتسلح بكل أسلحة العصر حتى يكسب المسلمون احترام الآخرين، ويتعاملوا معهم على أساس من الندية والاحترام المتبادل وحينئذ يستطيع المسلمون أن يشاركوا فى عصر العولمة فى توجيه سفينة العالم إلى شاطئ النجاة، وبدون ذلك فلن يسمع لهم صوت . (١٣)

و إذا كانت منظمة التجارة العالمية تستهدف إتاحة الفرصة للمبدعين والمنتجين لتحقيق النجاح، وتراكم الثروة من خلال العمل والمنافسة، فإن المنافسة تنطوى فى كثير من الأحيان على القسوة والصراع، إلا أن هذه الأوضاع يجب أن تكون حافزا للدول النامية على إعادة النظر فى واقعها، من خلال بذل الجهد والإخلاص فى العمل، والقضاء على حالات الكسل والركود والتبلد التى تسودها، وأن تتوقف عن تبديد مواردها البشرية والمادية فيما لا يعود عليها بفائدة تذكر، وأن تعتمد الإدارة العلمية والتخطيط الجيد، والأخذ بأسباب القوة فى مختلف الميادين لدفع عجلة الحياة بها، والوقوف فى مواجهة هذا الصراع الشرس الذى يدور على الساحة الدولية حتى لا تدفع الثمن غاليا بعد ذلك، ولكن أنى لها فى ظل أنظمة للحكم لن تمكنها من اللحاق بهذا الصراع وتلك المنافسة التى لا تعرف الشفقة، أنظمة لا تهتم إلا بالبقاء فى السلطة حتى لو أدى ذلك إلى تدمير البنية الأساسية للدولة.



عالمية الإسلام وعودة الغرب :

وإذا كانت العولمة فى تطورها تسعى من أجل الهيمنة التى أصبحت فى الخمسينات واقعا يعود بمرجعياته الأمريكية إلى الأمريكيين، كما كان يعود بمرجعياته الأوروبية من قبل إلى الأوربيين، فإن العالمية التى بعينها الإسلام تختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى، الذى لا يستهدف الاحتلال أو الهيمنة ولكنه يعترف بالتباين والتنوع والتكامل بين الأمم والشعوب والمجتمعات والأفراد مصداقا لما جاء فى القرآن الكريم: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ (الحجرات: ١٣) .

والإسلام بهذا لا يكره أحدا على اعتناق المبادئ التى جاء بها، ولكنه يطرحها أمام الإنسان ليعمل فيها عقله فيقبلها أو يرفضها، فلا إكراه فى الدين، ولا منع لحرية الرأى، ولا اغتصاب للعقول، ولا تقييد لحرىات الآخرين فى اختيار أنماط الحياة التى تناسبهم وتتوافق مع احتياجاتهم، فهذا الدين لم يجبر رجاء جارودى أو حمد على كلالى على اعتناقه، ولم يضغط على جاك بيرك أو موريس بوكاى أو توماس أرنولد للإشادة به، كما أنه لم يرسل جنودا مدججة بالأسلحة والذخائر إلى أواسط آسيا ومناطق القوقاز والتبت وبيروناى والفلبين لبيسط نفوذه وفرض أفكاره على أهل هذه البلاد، لأن هذا الدين يشترط للدخول فيه أن يتم ذلك بحرية كاملة بعيدا عن كل صنوف القهر الفكرى الذى مارسه العديد من الأيديولوجيات الأخرى.

وإذا كانت معرفة أصول الإسلام ومبادئه تعد حقا ثابتا للبشرية جمعاء، فإن هذا الحق يجب أن يقتسمه ويشارك فيه الناس جميعهم على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم، وانطلاقا من هذه الحقيقة فقد وعد الله كل من يعمل على نشر وتعميم المعرفة الإسلامية بالثواب، وكل من يقصر فىها بالجزاء والعقاب^(١٤) .

وعلى الرغم من أن الدعوة التى حملها محمد بن عبد الله ﷺ تتوجه إلى العالم وتخاطب كافة الأمم والأفراد، إلا أنها دعوة تقوم على الأخوة بين بنى البشر بغض النظر عن ألوانهم، وأجناسهم وأصولهم ومذاهبهم، فكلهم تجمعهم الوحدة الإنسانية لأن الإسلام قد قرر منذ بداية ظهوره أن يعامل الناس جميعا على قدم المساواة، فالعدالة الإسلامية لها ميزان واحد، وهى فى ذلك لم تفرق بين مسلم وغير مسلم، فالناس جميعا سواسية بحسب خلقهم وعناصر تكوينهم الأول، فليس ثمة تفاضل بينهم، لأن هذا الدين قد أقام العلاقة بين الجميع على أسس تقوم على السلام والأمان والإخاء، وتقضى على روح الاستعلاء بالعنصر أو الدم أو الإقليم أو القوم، وتفتح الطريق لأسلوب جديد من التعامل يقوم على المودة والاحترام بين الجميع أيا كانت عقائدهم أو مذاهبهم أو ثقافتهم.

ولهذا أصبحت شريعة عامة على اختلاف الأزمنة والأمكنة، وقد فتح الإسلام باب الاجتهاد على مصراعيه وهذا الباب واسع جدًا يجرف كل عقبة تقف أمام التطور في مسيرة حياة الأمم والشعوب، وقد تقرر في القواعد الفقهية أنه لا يمكن تغيير الأحكام بتغيير الأزمان، فالأحكام المتشابهة في الواقع قد تختلف باختلاف أزمان وقوعها لاختلاف العادة والعرف^(١٥) ولهذا حارب الإسلام الجمود على المؤلف والتقليد الأعمى الذى يضل أصحابه عن رؤية الحقيقة وقد شدد الله النكير على هؤلاء الذين يدعون لذلك فى قوله تعالى عنهم: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ (الزخرف: ٢٢)، ﴿قُلْ أُولُو جِثَّتِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءُكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ (الزخرف: ٢٤).

ولذلك نرى أن الدعوة الإسلامية لا تتوقف عند بيئة معينة أو زمان معين انطلاقاً من صلاحية هذه الرسالة لكل زمان وكل مكان فالإسلام هو دستور شامل للحياة الذى يحقق مصالح كل البشر فى كل الأزمنة وكل الأمكنة وأن شريعته، شريعة خالدة وشاملة وقابلة للتطبيق فى أى مجال من مجالات الحياة لأنها تستهدف تحقيق الانسجام والتوازن بين الجانب المادى والجانب الروحى بصورة تلقائية دون أى تضارب بينهما.

ويرفض الإسلام رفضاً باتاً أن يكون للعرف أو للون أو للقوة أو الثروة أى رجحان فى موازين الكرامة الإنسانية لأن المحور الذى دار عليه الإسلام هو التوحيد فى العبادة والتشريع والوجهة والولاء^(١٦).

وقد ضرب النبى ﷺ المثل الأعلى لمعاملة غير المسلمين من أهل الكتاب، فقد كان يحضر ولأئهم، ويشيع جنازهم، ويعود مرضاهم، ويرعى مصالحهم، وكان يقترض منهم نقوداً ويرهنهم أمتعة ليعطى المثل الأعلى للمسلمين من بعده للسير على منهاجه، ويرسى أساساً لمعاشرة أهل الملل الأخرى فى صفاء ووثام، وقد دل تاريخ المسلمين على أن تشريعهم يسمح لغير المسلم أن يقاضى أرفع إنسان من المسلمين وينتصف منه، ذلك أن الإسلام قد حرص على احترام الإنسان والحفاظ على حقوقه ودرء الخطر عنه لا لشيء إلا لكونه إنساناً، هنا يكمن الفرق بين عولمة الغرب وعالمية الإسلام الذى كرمه الله ورفع قدره انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠).

وقد دل تاريخ المسلمين على أن تشريعهم يسمح لغير المسلم أن يقاضى أرفع الناس درجة وينتصف منه. فقد حرص الإسلام على احترام الإنسان من حيث هو إنسان، يحافظ على حقوقه

ويدرأ الخطر عنه لا لشيء إلا لكونه إنسانا كرمه الله ورفع قدره على سائر المخلوقات، وتعد هذه من أهم الإيجابيات التي تسمح بلغة مشتركة وتشكل ركيزة أساسية لخطة إعلامية تقوم على الحوار بين المسلمين وغيرهم حتى وإن كانوا ملاحدة أو مشركين.

وقد علم الله أن هذه الرسالة الأخيرة، وما ينبثق عنها من منهج شامل هو خير ما يكفل للحياة النمو والتجديد والانطلاق فأيا إنسان يستطيع أن يزعم أنه أعلم من الله بمصلحة عباده، أو يزعم أن هذا المنهج الرباني لم يعد يصلح للحياة المتجددة النامية في الأرض، ويزعم أنه يستطيع ابتداع منهج أمثل من المنهج الذي أراده الله ! أيما إنسان يزعم واحدة من هدفه الدعوى أو يزعمها جميعا فقد اختار لنفسه وللإنسانية موقف العداء الصريح والعداء الصريح للإنسانية^(١٧).

ومما يدل على صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان أن تفسير القرآن ليس واحد بل أنه متعدد بتعدد الزمان والمكان، فالنص واحد والتفسير متعدد، ولكل زمان دولة، ورجال تفسير، والكون متحرك في الزمان والمكان، وكذلك الإسلام، والإنسان متحرك في مراحل العمر، ولا جمود أو وقوف في زمن واحد أو وضع ثابت، الله وحده هو الثابت " وفي الإنسان شيء ثابت وهو المتصل بالله. " أما المتصل بالدنيا فهو القابل للتغيير مثلها ".

المرجعية العقدية في ظل العولمة:

إذا كانت العولمة في ظل النظام العالمي الجديد تهدد مستقبل الأمم وتزلزل كيانها فإن الحل لا يكمن في الصراخ والبكاء على اللبن المسكوب، لأن العولمة أصبحت واقعا يفرض نفسه بقوة في ظل التقدم الهائل في روافد الفكر ومصادر المعرفة وتكنولوجيا الاتصال، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فلا تستطيع مهما كانت أن تقيم حاجزا بين الأمم في عصر السماوات المفتوحة، ولم يعد هناك مكان لمحطات التشويش الإذاعي، حتى الصحف التي كانت السلطات المحلية تتحكم في دخولها وخروجها داخل الأوطان أصبحت تنتقل عبر الحدود رغم أنف السلطات عن طريق شبكة المعلومات الدولية والبريد الإلكتروني.

إنه لا يجب أن تكون العولمة نقيضا للهوية العربية أو بديلا عنها، لأنه في إطار التنوع الثقافي وفي ظل الحوار الهادف بين الأديان والحضارات فإنه يمكن أن تكون العولمة هي الخيار المتاح أمام مستقبل البشرية، ومن ثم فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاحترام المتبادل بين الجميع لأن حماية حق التنوع الثقافي تقضى بتنمية التعاون الدولي، وبالتالي فإن الفهم العربي للهوية يجب أن يبنى على التراث الحضاري للغة العربية والإسلامية لأن الشعوب العربية لا يمكن أن تدخل أو تندمج في النسيج الحضاري للغرب حتى وإن استهلكت البضائع الغربية وشاهدت الأفلام الأمريكية

واستمعت إلى الموسيقى الغربية لأن روح الحضارة العربية هي الدين واللغة والقيم والعادات والتقاليد والميراث الثقافى والفكرى، فإذا كانت حضارة الغرب تتميز بأنها وريثة للحضارات اليونانية والرومانية والمسيحية الغربية، وهذه الحضارة تقوم على الفصل بين الدين والدولة والتعددية فى ظل المجتمع المدنى، وهى فى هذا تختلف كل الاختلاف عن الحضارة العربية الإسلامية التى تقوم على ثلاثة ركائز رئيسية هى العقيدة التى توفر رؤية كونية، واللسان الذى يجرى التعبير به، والتراث الثقافى الضارب بجذوره فى أعماق الإنسان العربى، ومن ثم فلن تتأثر هذه الحضارة بالسيطرة الأمريكية والغربية وانتشارها الواسع على الساحة الدولية لأن الهوية الثقافية والحضارية لأمة العرب والمسلمين هى القدر الثابت والجوهرى التى تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الأمم التى تجعل للشخصية العربية طابعا تتميز به عن كافة الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى، بل أن العولمة يمكن أن تؤدى إلى مزيد من الوعى بالخصوصية الثقافية الحضارية لهذه الأمة.

وإذا كان من الصعب على العرب والمسلمين فى الوقت الراهن التحرر من ضغوط العولمة مسيطرة منهم للنظام العالمى الجديد لاسيما فى الجوانب الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية إلا أنهم يستطيعون إيجاد تيار ثقافى مضاد يقف فى مواجهة الهيمنة التى تنطوى عليها هذه العولمة فكرا ونظاما وتطبيقا وممارسة، وذلك حتى تظهر قوى عالمية جديدة تقف فى وجه القوة المتحكمة حاليا فى مقاليد النظام العالمى، وتنافسها منافسة الند للند لاسيما أن عددا من العلماء والباحثين الغربيين أنفسهم فى العلوم الإستراتيجية يؤكدون أن اختلالا حاسما سوف يقع قريبا فى ميزان القوى العالمية فى المجالين السياسى والاقتصادى، وعلى وجه التحديد فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وسف يترتب على ذلك حدوث انقلاب جذرى فى النظام العالمى الحالى، وفى هذه الحالة سوف تأخذ منحى مختلفا .

وكل ما هو مطلوب من العرب والمسلمين هو أن تتضافر جهودهم للحفاظ على الميراث الثقافى والفكرى لأمتهم، والتأكيد على التفاعل مع المستجدات العالمية وليس الانعزال عنها وذلك للحد من الآثار السلبية للعولمة فى شكلها المتجهم والذى لا يقيم اعتبارا للهويات الثقافية والحضارية للأمم الأخرى .

إن ما يطرح من أفكار حول العولمة فى حاجة إلى وقفة للتأمل والمراجعة فلا يجب أن نختلف أو نتعارض بشأنها لأن معطيات العولمة لا يجب أن تؤخذ كلها أو تترك كلها ولكن يجب أن يؤخذ منها ما يتوافق مع هويتنا على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن موقفنا من العالم يجب أن يكون موقف الاختيار الانتقائى لمعطيات العولمة.



وفى الحقيقة أننا أمام حرب للأفكار والمعتقدات، حرب دماء فيها، وهذه الأفكار لو تزينت وتجلت فإنها تستطيع أن تغرى الآخر بقبولها وهو راض وسعيد ومقتنع أنه انتصر، لأن الحرب الساخنة قد انحسرت وأحلت مكانها الأفكار والمعلومات التي لا جراح فيها ولا صدام بين الجيوش. ومن ثم فإن الأمة العربية والإسلامية يجب أن تفكر فى أسلوب جديد للتعامل مع هذه الظاهرة، والحل هنا يكمن فى الحفاظ على مرجعية الأمة، وهى المرجعية التي لا يختلف عليها أحد ترسيخا للشخصية العربية المسلمة ودرءاً لأخطار العولمة، وفى مقدمة عوامل الحفاظ على هذه المرجعية التزام بالضغوط التي حددتها الشريعة الإسلامية، وهذه الضوابط موجودة فى دستور الأمة وهو القرآن الكريم، وهذه المرجعية تلبى فطرة الإنسان وترتقى بوجدانه وتنمى ملكاته الإبداعية، وترفض الاستبداد كما ترفض الانفلات فى نفس الوقت، وتتيح الحرية الكاملة للأفراد والجماعات للتعبير عما يجيش فى صدورهم شريطة عدم المساس بالثوابت الرئيسية المتفق عليها فى هذا الصدد وفى الحقيقة أن الأمة العربية والإسلامية تفتقر إلى رؤية واضحة إزاء هذا الواقع الجديد رؤية تحقق الحد الأدنى من التنسيق والتعاون لمواجهة الخطر المشترك والعمل على بناء الإنسان العربى بناء صحيحاً يحصنه من كل ما يتعرض له من أفكار ومعلومات، تتعارض مع فكره ودينه.

إن المشكلة تكمن فى غياب إستراتيجية عربية إسلامية مشتركة، وهذا يعطى أوسع الفرص لاختراق هذه الأمة وتقويت وحدتها، كما يعطى للقنوات الفضائية التي تحمل دعاوى الشر والفساد المجال للنفوذ إليها لاسيما أن المستقبل ينذر بأخطار البث المباشر الذى تحمله وسائل الاتصال الحديثة بفعل التقدم التكنولوجى الكبير الذى أحدثته هذه التقنية.

إن المطلوب هو تقديم البديل العربى المسلم الذى يغنى المتلقى عن اللجوء لهذه القنوات التي قد خلط له فيها السم بالعسل مستخدمة فى ذلك وسائل التشويق والإثارة، هذا البديل سوف يسهم فى سد الفجوة التي تحكم العلاقات غير المتوازنة بين الدول المتقدمة التي تملك وتسيطر وترسل ما تشاء والدول العربية والإسلامية المغلوب على أمرها والتي تقف موقفاً سلبياً لكل ما يصل إليها، حتى لا ينحصر دورها فى التلقى فقط لما يبث عبر قنوات الاتصال الدولية، وقد ينبهر المتلقى العربى بهذا البث لأنه يقدم إليه بصورة مشوقة مستخدماً فى ذلك كل وسائل الإثارة والإبهار، فيضعف أمام ما يقدم إليه، ولا يستطيع انتقاء الصالح ورفض الطالح منه، ثم يسقط بعد ذلك فى فخ العولمة، وهذا هو مكن الخطر على الهوية العقدية والثقافية للأمة.

إن الدماء العربية والمسلمة مخلوطة بهذه العقيدة، ولن تفلح العولمة فى تخليصها منه إلا بتجفيف مصدر هذا الدم ووقف معينه، وكل من يحاول فرض أفكار أو أيديولوجيات أو مذاهب أخرى لن يفلح لأن الإنسان العربى المسلم يعيش بمعتقداته الراسخة، ويصعب عليه أن يقبل أية دعوة مخالفة

لدعوته، حتى هؤلاء الذين قدر لهم ترك بلادهم والعيش في المهجر، ظل وجدانهم وشعورهم وفكرهم مرتبطا بعقيدتهم، بل أكثر حرصاً على معطياتها في حياتهم العلمية.

المرأة العربية والمسلمة في عصر العولمة:

تؤكد الشواهد العملية أنه لا تزال الكثير من النساء يتمسكن بدينهن ويحافظن على بيوتهن، ويتحملن أعباء الحياة لتربية أبنائهن، وتلبية احتياجات أزواجهن، إلا أن العولمة تسهم في ارتفاع معدلات التمرد والمعصية، فأصبحنا نرى المرأة التي تثور على أوضاعها، وتتمرد على زوجها، وقد شجعها على ذلك القنوات الفضائية والبرث الوافد من الخارج وبعض المنظمات التي تحث المرأة على عصيان زوجها حتى زادت حالات الطلاق بصورة كبيرة، ففي مصر وحدها بلغت ٧٠ ألف حالة طلاق سنويا لأسباب تافهة، وتتجبر المرأة حين تكفر العشير وتثير المشاكل، وتفتعل الأزمات، وتكيل الشتائم لزوجها، وتقذفه بكل ألفاظ جارحة يعفا عنها لسان المرأة التقية الصالحة، مما يشير على انحسار فضيلة الحياء، وتظن هذه النوعية من النساء أن طاعة زوج فيها إذلال للمرأة، وهذا يعنى أن المرأة المسلمة بدأت تخطو مسرعة نحو إلغاء هذه الفضيلة، والقرآن الكريم وكذلك السنة النبوية قد عرضا لنا نماذج من أهل الجنة انطلاقاً من أن المرأة إذا لم يعصمها دين وخلق تحولت إلى معول هدم حين يجد الشيطان فيها غايته فيوسوس لها، ويغريها بالمعصية سواء بالقول أو بالفعل، وعرفت هؤلاء النساء في أمور أفسدت عليهن دينهن وانتشر السفور بين عدد من النساء التي ترفض الفضائل وتقبل على الرذائل، والمرأة السافرة قد تبدو جميلة في مظهرها، ناعمة في أقوالها ولكنها تتحول إلى سكين تطعن به الأخريات ولا تكف عن الأذى، وكانت أم جميل زوجة أبي لهب تؤذى النبي ﷺ بأقوالها وسلطة لسانها حين كانت تتأديه بمذموم. وتسعى العولمة إلى التعدى على ثوابت العقيدة بقوانين صارمة تطالب بإبطال تعدد الزوجات مهما كانت الأسباب، حتى أن بعض الدول الإسلامية سنت القوانين التي تحرم التعدد، وعاقبت بالسجن والغرامة كل من تسول له نفسه أن يتزوج بأخرى، حيث يعتبرون ذلك اعتداء صارخاً على كرامة المرأة، وتفكيكا لأواصر العلاقة بين أفراد الأسرة وتشويها لصورة المسلمين في العالم، وهدماً لكيان المجتمع، وإذا كان البعض يسيء استخدام هذا الحق، فإن هذا لا يعنى أن نتجاوز حدود ما أنزل الله، ونبطل واحدة من شرائعه التي استهدفت خير الإنسان في كل زمان ومكان انطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية جاءت متوافقة مع الطبيعة الإنسانية، وتنسجم مع فطرة الإنسان وتسد حاجاته وتهذب غرائزه وترتقى رغباته.

وحين أعطى الإسلام الرجل حق الزواج بأكثر من واحدة فقط اشترط عليه إقامة العدل بينهن



لأن العدل هو قيمة من قيم الإنسان الكبرى أكد الله على إشاعتها بين الناس ولو كان بينهم عداوة أو بغضاء أو ضغينة أو كراهية وفي ذلك يقول عز وجل في سورة المائدة: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ إِلَّا تَعَدَّلُوا أَعَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوِّىِّ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨)، وأكد على ذلك بقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَنَّتْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٢)

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا لهؤلاء الذين يطالبون بسن قوانين تمنع تعدد الزوجات، وهل لديهم حل لأزمة العنوسة التى نفشت فى البلاد العربية والإسلامية التى أصبحت تنذر بأخطار محدقة؟ وهل لديهم حل لامرأة تقطعت بها الأسباب، ولم يعد لديها القدرة على تلبية احتياجات الزوج النفسية والجنسية والوجدانية فى الوقت الذى لا يزال يحتفظ فيه الرجل بقدرته وفحولته؟، فهل من الأوفق أن يحافظ عليها زوجها ويوفر لها أسباب الحياة الكريمة، وتظل تحت رعايته، أو يقذف بها فى عرض الطريق للكلاب الضالة تنهش لحمها، والذئاب المتوحشة تهتك عرضها؟

وتعمل العولمة على تبديل قوانين السماء إلى قضايا للجدل والخلاف وأن تترجم إلى أوامر على الناس طاعتها والعمل بما حملته من أحكام، طالما أرتضى هؤلاء الناس الإسلام ديناً لها، وإلا نجد من ينادى بإبطال فريضة الصوم لأنها تعطل العمل والإنتاج، ومن يطالب بإبطال فريضة الحج، أو إلغاء عقوبة الإعدام، أو إطلاق العلاقة بين الرجل والمرأة دون ضابط أو رابط؟، وتتجبر النساء حين تحول بين الأب الذى انفصل عن زوجته وبين أبنائه، فتمنع زيارتهم له، ولقائهم به، ورؤيته لهم، انتقاماً منه، وكراهية له، على الرغم من أن الشريعة الإسلامية تؤكد على حق الأب فى ذلك، فليس من حق الحاضنة أن تمنعه من زيارته لأبنائه واستضافته لهم، فقد منع الله تعالى أن يضار أحد بولده حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ ۗ﴾ (البقرة: ٢٣٣) وهنا لا يجب أن يحرم الأجداد، ذوى الأرحام من رؤية أحفادهم أو أبناء أولادهم أو أبناء أخواتهم على ألا يتم ذلك فى أماكن تضر بالأطفال كأقسام الشرطة أو أجهزة الدولة الرسمية وما إلى ذلك، ولكن يجب أن يصحب الأب أبناءه معه إلى منزله تحقيقاً لصلة الأرحام التى أمر بها الله - سبحانه وتعالى - فى قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ۗ﴾ (الأنفال: ٧٥).

إلا أن القانون المصرى رقم ٣٥ والذى صدر عام ١٩٢٩م يرسخ الجفوة بين الآباء وأبنائهم

وجاء تعديل هذا القانون ليزيد الطين بله حين قصر حق رؤية الآباء لأبنائهم على ثلاث ساعات كل أسبوع فقط ويتم ترتيب اللقاء بين الأب والأم حسب الوقت المحدد من قبل المحكمة مما يعرض الأطفال لأمراض نفسية وعصبية ويصيبهم بحالة من العجز لأن الطرف الحاضن، وهى الأم، فى معظم الأحوال تحرمه من التعبير عن حبه لوالده تجنباً لعقابها له أو غضبها عليه، ويصاحب هذا شعور بالقهر والإحباط وهو بداية للمشاعة العدائية، ويكمن الحل هنا فى نظام يقتسم فيه الوالدان الحضانة حيث يقضى الطفل متساوياً مع كل منهما بمعنى يشارك كل من الأب والأم مشاركة كاملة فى رعاية الأطفال، ويكون لكل منهما الحق فى اصطحابه والإشراف على تعليمه واتخاذ القرارات الخاصة به ومشاركته فى المناسبات الاجتماعية مما يتيح علاقة حميمة بأبيه وأمه وبأرحامه من أسرة الأب غير الحاضنين الذى يحرمه منها نظام الحضانة المنفردة الذى يؤدى إلى انفراد الأم وحدها بحضانة الأطفال حتى سن ١٥ سنة، وهو ما يعرض الطفل لليأس والخوف والإحباط حين يجد أن السلوك الذى يقربه من أحد الوالدين يبعده عن الآخر كما يعرضه لآثار سلبية حيث الاتهامات المتبادلة بين الوالدين، كما يحرمه من نصائح أبيه الذى لا يراه إلا مرة كل أسبوع.

وفى الحقيقة أننا نعيش بين تيارين متناقضين، التيار الأول الذى يقوده غلاة العلمانيين، ولا يجدون إلا النموذج الغربى سبيلاً لتحرير المرأة وتمكينها من انتزاع حقوقها من أنياب الرجال المتوحشين فى الشرق الإسلامى، وهؤلاء يسعون إلى تمزيق الأسرة وبث الضغينة والفرقة بين المرأة وزوجها ويبعثون السموم فى البيت المسلم سواء بأقدمهم أو بحناجرهم، دون أن يعينهم ارتفاع نسبة المطلقات بصورة مخيفة فى عالمنا العربى والإسلامى، كما لا يعينهم زيادة نسبة العوانس وضياح الأبناء، المهم لديهم أن يكون لدى المرأة السيطرة على البيت، وعدم امتثالها الطاعة لزوجها، وحثها على التمرد ورفض الحياة أسيرة فى منزله، ولو أدى ذلك إلى هدم هذا البيت من أساسه فهى التى سوف تريح من وراء ذلك حين تضم الأطفال إلى حضانتها، وتحصل على نفقة العدة، ونفقة المتعة، وأجر الرضاعة، ومسكن الزوجية، وبعد ذلك يذهب الزوج إلى الجحيم.

وهذا لا يعنى الرضوخ لدعاوى المتشددى من أهل الجمود والتحجر، هؤلاء الذين ربطوا بين الدين والعلاقات البالية، فنراهم يدعون إلى تجريد المرأة من كل دور لها فى الحياة العامة وحرمانها من حق التعليم والعمل وإبداء رأيها فى قضايا المجتمع متناسين أن الإسلام هو الذى حرر المرأة كما حرر الرجل منذ بزوغ نور الدعوة الإسلامية، فهى التى أسهمت فى بيعة العقبة فى السنة الأولى قبل هجرة الرسول إلى المدينة المنورة، وهى التى قاتلت معه فى العديد من الغزوات، فبرزت من بين صحابة رسول الله ﷺ أكثر من ألف امرأة من بين ثمانية آلاف صحابى، وجاء القرآن الكريم صريحاً فى اشتراك المرأة فى تحمل المسؤولية، يؤكد ذلك قول الحق جل وعلا فى

سورة التوبة: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (التوبة: ٧١).

وحيث جاءت عصور التراجع الحضارى للأمة ظهرت المقولات الكاذبة وعادات القيم الجاهلية التى دعت إلى حجب النساء عن ميادين العمل العام وإلى مخالفة آرائهن دوماً، وهنا كان لأبد من تنقية التراث الإسلامى من الدخيل الذى علق به وتقديم البديل الإسلامى الذى ينطلق من منابعه الجوهرية والفقهية المتمثلة فى القرآن الكريم والسنة النبوية لكى تملأ الفضاء الإسلامى بهذا البديل، والذى يؤكد على مكانة المرأة واحترام رأيها شأنها فى ذلك شأن الرجل سواء بسواء وإذا كان الإسلام قد اهتم بآراء الرجال، فقد اهتم أيضاً بآراء النساء، يؤكد ذلك حين جمع رأى المرأة والرجل فى خطاب واحد حين قال عز وجل فى سورة المجادلة: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (المجادلة: ١) وهو فى هذا قرر رأيها وجعله تشريعاً عاماً خالداً على مر العصور، وهذا يعنى أن الإسلام لم يجعل المرأة مجرد وعاء تحمل وتلد، وإنما هى مخلوق عاقل ليس فارق فى التكليف بينها وبين الرجل .

وفى هذا يقول كارل بروكلمان Brockelman أنه حين أرسل الله عيسى قبل محمد فقد أرسل رسلاً قبل عيسى، وحين تنبأ عيسى بمحمد، تنبأ موسى بعيسى، ورسالة محمد كنبى خاتم أرسله إلى العالم أجمع، وليس إلى العرب وحدهم ليصحح مسيرة الرسالات التى سبقته، ويبلغ الناس بالرسالة الصحيحة التى يحملها إبراهيم من قبل، وشوحتها الأحداث والأشخاص، وتأسيسها على ذلك فقد حمل الله أمانة الرسالة إلى هذا النبى الخاتم ليلبغها إلى البشرية جمعاء، وقد استشعر محمد هذه المسئولية وحمل هذا النداء وبلغه لكل الناس^(١٨) وهكذا نرى أن الإسلام قد كرم المرأة ورفع قدرها وحفظ لها كرامتها، وكرم الطفل والشيخ والعبد، ووضع دستوراً للعلاقة المثلى بين الناس جميعاً حتى لا يجور قوى على ضعيف، أو غنى على فقير، أو رجل على امرأة، ويعرف كل ذى حق حقه فى مواجهة الآخرين والشريعة الإسلامية تضم أساساً راسخة لأصول العلاقة الخاصة والعامة بين الناس بعضهم وبعض، ولا يتسع المقام هنا لذكر تفاصيل هذه العلاقات ومدلولاتها^(١٩).

وقد تعهد الإسلام المرأة بالعناية ووضع لها المبادئ السليمة وأنزلها المنزلة الكفيلة بالاحترام والتقدير، فأشركها فى الحروب، وسمح لها بتعلم العلم، وأعطاها ذمة مالية كاملة للتصرف فى مالها وممتلكاتها، واعتنى بها وحماها من ظلم الجاهلية فأوجب الإحسان إليها والعناية بها وجعل الجنة تحت أقدامها، ونظم حياتها وهى زوجة فبين مكانتها فى عيش الزوجية^(٢٠).

وقد اقتلع الإسلام من قلوب المسلمين جذور الحقد الدينى بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الأخرى وأقر بوجود زمالة عالمية بين أفراد النوع البشرى، ولم يمانع أن تتعايش الأديان جنباً إلى جنب؛ لأن العقائد أمر لصيق بالنفوس يصعب على المرء تغييرها دون تفكير وتدبر، والكل فى الإنسانية وفى حق الحياة سواء^(٢١).

العولمة وأخلاقيات البحث العلمى:

كشفت نتائج البحوث العلمية فى مختلف ميادين العلوم الطبية عن معطيات كبيرة فى العقد الأخير من القرن العشرين، وقد تركت نتائج هذه البحوث تداعيات كبيرة أفزعت علماء الدين وأساتذة العلوم الاجتماعية والسلوكية نظراً لما قد تحدثه من نتائج قد تغير شكل الحياة فى المجتمع بفعل عولمة هذه البحوث وانتشارها فى بلدان العالم الثالث.

وهذه البحوث - وإن كانت تستهدف خدمة الإنسان فى مختلف مجالات الحياة كما تستهدف تعميق المعرفة العلمية، والكشف عن الأمراض، وعلاج العقم الجنىسى-، إلا أنها قد تجاوزت الحدود الأخلاقية فى أحيان كثيرة، مما يسهم فى تدمير الإنسان ويشكل اعتداء صارخاً على حقه فى حياة كريمة وصحة جيدة ومقدرات وراثية آمنة، كما أن معطيات هذه البحوث تشكل تهديداً خطيراً للبيئة التى خلقها الله بكل ما فيها من جمال وتنوع وتوازن واتساق .

وتشهد الساحة العالمية المعاصرة اهتماماً علمياً بالمستجدات العصرية فى حقل البحوث البيولوجية، بهدف وضع ضوابط لتداعيات هذه البحوث وآثارها السلبية على الإنسان، هذا فى الوقت الذى لم تتل الدراسات المتعلقة بأسلوب المعالجة الإعلامية لهذه البحوث حظها من الاهتمام، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية والانفلات الإعلامى فى تناول معطيات هذه البحوث وذلك فى كثير من الأحيان.

وفى الحقيقة إنه إذا لم يتم وضع الضوابط الأخلاقية للمعالجة الإعلامية للقضايا الحيوية فإن مغبة هذا الانفلات الذى سوف يهدم الكثير من القيم، قد يتسبب فى العديد من الأزمات والمشكلات التى تنعكس على سلوك الجماهير.

وفى هذا الإطار فإن التعامل مع مخلوقات الله يجب أن يتم فى إطار منظومة قيمية وأخلاقية نابعة من الأعراف الإنسانية والشرائع السماوية بهدف احترام حرمة الحياة، وعدم تعريض مخلوقات الله للأذى أو الموت من أجل الحصول على نتائج علمية قد تسهم فى تدمير الحياة لاسيما أن هذه الظاهرة قد شغلت علماء الدين وأساتذة العلوم الاجتماعية، وأصابتهم بحالة من الهلع، وعكفوا على إجراء الدراسات بهدف إصدار التشريعات التى تنظم التجارب على الكائنات الحية

بصفة عامة وعلى الإنسان بصفة خاصة، وتضع الضوابط التي تكفل حمايته وكفالة حقه فى الحياة الأمانة، وتحدد العقوبات اللازمة لمزاولة هذا النشاط، سواء بالبيع أو الشراء حرصا على كرامة الإنسان وعدم تعريضها للتشهير أو التشويه أو الامتهان أو الاعتداء عليها، وهذا يتطلب بالضرورة وضع التشريعات الملائمة للمجتمع الذى تحمه العقيدة الإسلامية، كما تحكمه منظومة من القواعد العقائدية والفكرية والأخلاقية التى يختص بها.

وفى الحقيقة إن عولمة أخلاقيات البحث العلمى فى العلوم الطبية قد تهدد الكيان العقدى للأمة فى ظل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الهائلة، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان وضع ضوابط أخلاقية تحكم هذا النشاط، حتى لا تتفلت أجهزة الإعلام للترويج للمفاهيم الخاطئة بغض النظر عن توافقها أو تنافرها مع المنظومة الأخلاقية للمجتمع؛ لأن الفن العصرى لتداعيات هذه البحوث يجب أن يبنى على أخلاقيات الأمة ويتوافق مع نسيجها الحضارى، فلا تؤخذ منها إلا ما يتوافق مع قيمنا ومثلنا العليا، وهذا يتطلب آليات جديدة للمعالجة الإعلامية للتعامل مع المستجدات العلمية التى تفرض نفسها على عالم اليوم، وعدم ترك الساحة خالية لوسائل البث الوافد درءا للأخطار التى يمكن أن تنجم عن ذلك، فالبث المباشر عبر الأقمار الصناعية يمكن أن يكون مفيدا إذا ما أعرض المشاهد بإرادته عما لا يتفق مع أخلاقياته وعقيدته ومثله العليا.

وقد تجاوزت هذه البحوث الحدود الأخلاقية فى أحيان كثيرة مما قد يسهم فى تدمير الإنسان ويشكل تهديدا خطيرا لحاضره ومستقبله، وهذا يتطلب وقفة للتعامل الإعلامى مع نتائج هذه البحوث لكى تتم فى إطار منظومة قيمية نابعة من الأعراف الإنسانية والشرائع السماوية لحماية الإنسان من الأذى أو المرض أو الموت، وذلك من خلال تشريعات ملزمة للحد من الجموح البشرى الذى قد يهدم بدلا من أن يبني، ويضلل بدلا من أن يهدى.

إلا أنه إذا أطلق لها العنان دون ضوابط صارمة وقوانين ملزمة فإنها يمكن أن تشمل تهديدا خطيرا للحياة، إلا إذا لم يحسن الإنسان التعامل مع هذه المعطيات فإن قد يخرب مقومات حياته لا سيما أن النهضة التكنولوجية قد واكبتها زيادة مطردة فى تركيز الملوثات الإشعاعية والبيولوجية فى محيطه الحيوى، وهذه الملوثات تخزن بصفة مستمرة فى أجزاء الجسم الحساسة على فترات زمنية طويلة بما يجعلها قادرة على الإخلال بالاتزان الطبيعى داخل الإنسان، والإضرار بالمادة الوراثية التى تتحكم فى الأنشطة الحيوية، وتتحكم بدورها فى تكوين الأجيال المتعاقبة بما ينجم عنها من أمراض وراثية متنوعة مثل التشوهات الخلقية والأمراض الخبيثة .

ومما يستلقت الانتباه أنه فى الوقت الذى سبقت الحضارة المصرية العالم كله فى الحفاظ على البيئة وفى وضع موثيق وضوابط لحماية الإنسان، فإننا نجد أن مصر اليوم مطالبة بالتعامل

الصحيح مع هذه المستجدات مع الحفاظ على قيمها الفكرية وأصولها العقديّة، وهنا يبرز الدور الحيوى الذى يجب أن تضطلع به وسائل الإعلام فى هذا الصدد من خلال فلسفة تحكمها أخلاقيات العقيدة الإسلامية وتوجهاتها، وقد فتح الإسلام الباب على مصراعيه ليجرف كل عقبة أمام التطور فى مسيرة حياة الأمم والشعوب، فحارب الجمود على المؤلف، والتقليد الأعمى الذى يعمى أصحابه عن رؤية الحقيقة؛ لأن هذه العقيدة تجمع بين الدين والدنيا كما تقف فى مواجهة كل الدعوات التى تقيد ملكات الإنسان، وتقف عقبة كئودا فى طريق تطوره وتقدمه. وإذا كانت الفلسفة الإسلامية فى الإعلام لا تقيد حركة الباحثين، ولا تطلق سراحهم بشكل جامح دون ضابط أو رابط، فليس لأحد أن يفرض ما يهواه من لوائح، ويشن ما يشاء من قوانين، أو يبيح ما يعتقد من أمور تحكمها ورغباته وغرائزه، ويأتى ذلك انطلاقاً من أن إرادة الله القاهرة فوق عباده هى التى تصوغ شكل الحياة فى المجتمع المسلم، وتفرض على الجميع التزام ما أورده فى كتابه وسنة نبيه ﷺ.

وهذا يعنى أنه لا يجوز لأجهزة الإعلام أن تجتهد فى الثوابت العقائدية وتحولها على موضوعات للجدل والنقاش؛ لأنها أحكام الله أو سنة نبيه، ومن ثم فإنه لا يجوز لمنابر الفكر وقنوات الاتصال ووسائل الإعلام أن يعلو صوتها صوت الحق الذى أنزله الله لعباده.

وتأسيساً على ذلك فإنه لو التزمت الأجهزة الإعلامية بالثوابت والأصول، وانطلقت منها إلى آفاق الحياة العلمية الرحبة، تعمل وتجتهد وتبحث وتبدع وتضيف لكان لنا شأن آخر لا سيما أن الشعب المصرى مرتبط بعقيدته وأن الدين عنده مختلط بفكره متغلغل فى كيانه.

وهذا يعنى أن الإسلام يرفض الحرية التى لا ضوابط لها، والتى تؤدى إلى الفوضى واللامبالاة وقلة الاكتراث؛ لأن الحرية- بهذا المفهوم- هى عين الهمجية، وهى التى تسوق المجتمع إلى الدمار، وتعرض مؤسساته للخراب، ومن أجل ذلك وضع الإسلام للحرية مفهوماً يمنع الانفلاتات الأخلاقية والتجاوزات المهنية، وهو مفهوم يتوافق مع منهجه وينسجم مع مبادئه؛ ذلك أن الفلسفة الإسلامية فى الإعلام ترفض هذا اللون من المذاهب والأيديولوجيات التى تمارس القهر الفكرى، وتحول دون انطلاق الأدمغة البشرية للبحث والإبداع. وفى هذا يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا

كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ۝ (الأحزاب: ٣٦)

وبهذا وضع الإسلام إطاراً للإعلام الطبى يتسق مع أسسه ومبادئه، فلا يجنح إلى هذا اللون من الحريات المطلقة والمنفلتة، دون النظر إلى ما يمكن أن يؤدى إليه الجموح البشرى من عواقب، كما لا يجنح إلى كبت الحريات الإنسانية، وتكميم الأفواه، وخنق الأنفاس؛ لأن ما يميز النظام الإسلامى

فى الإعلام الطبى أنه نظام متكامل ماديا وروحيا، فى حين أن القوانين التى يضعها البشر غير كافية لإقرار العدل بين الناس؛ لأنها نتيجة تفكير عقول بشرية، والإنسان فى تفكيره يخطئ ويصيب، وقد يمارس الظلم ويتجاوز عن الحقيقة.

وهكذا نرى أن النظام الإسلامى فى الإعلام يتيح للباحثين أعمال عقولهم، وللإعلاميين ممارسة حقوقهم فى القول والتعبير، وذلك فى الحدود التى كفلتها الشريعة، والتى تقوم على الأخذ بكل أسباب التقدم لتطوير عمل المؤسسات البحثية، وتجديد نشاطها وفق أحدث المعطيات العلمية والتكنولوجية، مع التزام بقواعد الشريعة الإسلامية فى الأهداف والغايات والوسائل الموصلة لها، وأسلوب العمل بصفة عامة؛ لأن النشاط الطبى الذى لا تحكمه منظومة أخلاقية واضحة لن يكتب له النجاح فى مجتمع مرتبط بأصوله وثوابته.

وتأسيسا على ذلك فإننا نؤكد هنا أن المؤسسات الإعلامية ليست مشروعا تجاريا تسد الاحتياجات البيولوجية الأساسية للإنسان، ولكنها تسمو به إلى غايات أنبل، وأهداف أسمى.. ولا بأس من التنوع فى الأساليب، والتعدد فى القوالب، شريطة أن يحكمها منظومة أخلاقية واضحة ومحددة، والسؤال الذى يفرض نفسه فى هذا الصدد: لماذا لا يتعامل القائمون على أجهزة الإعلام مع هذه الحقيقة، ويدرجون ضمن موثيق الشرف وديساتير العمل بها ضرورة الالتزام بالمرجعية العقدية للمجتمع فى مختلف الوسائل وقنوات البث الإعلامية؟

أزمة الأقليات المسلمة فى عصر العولمة:

إنه على الرغم من أنه لا يكاد يوجد إحصاء دقيق لأعداد الأقليات الإسلامية فى أوروبا إلا أن معظم الدراسات تجمع على أن أعداد المسلمين فى المجتمعات الغربية يبلغ نحو ٣٠ مليوناً من البشر، منهم ١٤ مليوناً فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وتتشابه الظروف التى تعيش فيها الأقليات المسلمة سواء فى الدول الغربية أو فى الولايات المتحدة إلى حد كبير، وتواجه هذه الأقليات مشكلات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة تحاول القضاء على هويتها، وتسعى إلى تمزيقها والنيل من ثبات عقيدتها (٢٢).

والأقليات المسلمة فى العالم الغربى محاصرة بكم هائل من وسائل الإعلام الحديثة التى غالبا ما تقدم لها كل ما هو منافى للأخلاق وتعاليم الإسلام، فإذا كان المواطن فى أوروبا والولايات المتحدة يحوز أعلى المعدلات فى امتلاك أجهزة الاستقبال الإذاعية والتلفزيونية فى العالم، كما أن نصيبه من عدد الصحف والكتب والمواد المطبوعة يعد أعلى نسبة يحظى بها أمثاله فى بقية مناطق العالم، فإنه سوف يتضح لنا حجم معاناة الأقليات المسلمة فى ظل الوفرة الإعلامية، وحملات التشويه التى

تنتشرها هذه الوسائل لتشويه صورة الإسلام والمسلمين مما يسهم في زيادة حالة التغريب التي يعيشها المواطن المسلم في المجتمعات الغربية.

وقد زادت التحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في الآونة الأخيرة بعد سقوط الشيوعية وبرز الإسلام كأيدولوجية بديلة تواجه الفكر الغربي مما أدى على ملاحقة المسلمين ومحاربتهم في أرزاقهم، وعدم اعتراف العديد من الدول الغربية بحقوقهم وفرض القيود على تمثيلهم في المجالس النيابية والشعبية، إضافة إلى ما تقوم به وسائل الإعلام الغربية من التركيز على الجوانب السلبية التي تسخر من دينهم وتقلل من شأنهم.

ولا يمتلك المرء الآن إلا أن يقف حزينا إزاء هذا الوضع المؤسف الذي يعيشه المسلمون في دول الغرب وذلك على الرغم من كثرتهم، فتجمع معظم الدراسات على أن أعداد المسلمين في هذه الدول تبلغ نحو ٣٠ مليوناً إلا أنه في الوقت الذي نجد فيه الأقليات اليهودية تعمل ضمن إستراتيجية واحدة جمعت بينها أهداف مشتركة، وشكلت هذه الأقليات قوة ضغط هائلة على صانع القرار في الدول التي يعيشون فيها وسيطرت على أسواق المال وأجهزة الإعلام وصناعة السينما وغيرها من المرافق الحيوية، فإننا نجد الشقاق والخوف والصراع بين الأقليات المسلمة في الغرب، إضافة إلى المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التي تحاول القضاء على هويتهم وتمزيق وحدتهم والنيل من عقيدتهم، وفي الوقت الذي نجد فيه أن قوى الضغط الصهيوني ترتبط ارتباطاً عضوياً بإسرائيل دعماً وتأييداً مستخدمة في ذلك كل الوسائل والأساليب المشروعة وغير المشروعة، فإننا نجد الانقسام والتباعد بين الأقليات العربية والإسلامية والدول التي تنتمي إليها هذه الأقليات، وكأن هذه الدول قد لفظت أبناءها وتخلصت منهم، فهم مواطنون غير مرغوب فيهم، وكثيراً ما تشير أصابع الاتهام إلى أنهم إرهابيون تارة، أو مارقون فقدوا الانتماء والهوية، واستهوتهم حياة الفرنجة تارة أخرى. وقد انعكس هذا الوضع على هذه الأقليات في علاقتهم بأوطانهم وفي قدر اهتمامهم بما يدور داخل هذه الأوطان، وحتى هؤلاء الذين حققوا إنجازات علمية أو اقتصادية بارزة في دول الغرب الأوروبي قد انكبوا على أنفسهم وألتهم أعمالهم، كما استغرقتهم الأوضاع الجديدة التي فرضت نفسها عليهم، أما البقية الباقية منهم والذين تشدهم العقيدة والوطن فهم يجاهدون وحدهم للحفاظ على صورتهم دون عون أو مساعدة، فعالمهم الإسلامي لا يهتم بقضاياهم، والمنظمات الإسلامية لا تحفل بهم أو تعيرهم أهمية تليق بمكانتهم.

إلا أن هذه الأقليات تعاني من مشكلات كثيرة من أبرزها انخفاض مستوياتهم الاقتصادية وضيق فرص العمل مما يدفعهم إلى الانعزال والتفوق وعدم المشاركة السياسية أو الاجتماعية في الأنشطة الغربية، ويضطر كثير منهم إلى الالتحاق بمهن متواضعة أو مهينة، وقد أدى عدم توافر المدارس



الإسلامية واختلاف نظم التعليم في الغرب إلى أن الغالبية العظمى من أبناء تلك الأقليات لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، وبالتالي فقد انقطعت صلتهم بلغتهم الأم .

وفي الحقيقة إن الأقليات المسلمة يمكن أن تشكل قوة ضغط كبيرة إذا ما أحسن تنظيم جهودها واستثمار إمكاناتها لاسيما أن النظم السياسية الغربية تتيح للفرد حرية التعبير وحرية التفكير، وإذا كان المسلمون والعالم الغربي، شأنهم شأن غيرهم يتمتعون بهذه الحقوق، إلا أننا لم نحسن الاستفادة من هذا المناخ بصورة فعالة لخدمة قضايا الأمة مما أدى إلى ضعف هذه الأقليات، وتوجيه ضربات القاتلة لهم، وتقاعس الدول والمنظمات الإسلامية عن دعمهم.

ومن ثم فإن الأقليات المسلمة في العالم الغربي يمكن أن تؤدي دورا فاعلا في تصحيح صورة المسلمين في وسائل الإعلام، وذلك إذا تم التنسيق بينها وتنظيم عملها وفق خطة إعلامية موحدة تستثمر كافة الإمكانيات المتاحة، وتؤدي نشاطها وفق أسس علمية، وذلك من خلال جهاز إسلامي واحد يجمع شتات هذه المراكز، ويوحد بينها، ويذيب الخلافات العرقية أو السياسية أو المذهبية بينها؛ لتتحول إلى جماعات ضغط فاعلة على صانع القرار في العالم الغربي، ويتم ربطها بديار الإسلام ويحدد الأدوار المطلوبة من كل منها بدلا من التشتت والتباعد والتفرق^(٢٣) .

إن الأمر يحتاج إلى وقفة أمينة لمساعدة هذه الأقليات في الحفاظ على هويتها والدفاع عن دينها، واستثمار قدراتها لتشكيل جسور تعبر من خلالها الدعوة الإسلامية إلى الملتقى الغربي لاسيما أن الإسلام ينتشر بقوته الذاتية في العالم بسرعة وقوة تذهل خبراء السياسة والعلاقات الدولية، ولو وجد هذا الدين من يقدمه إلى الرأي العام الغربي بصورته الصحيحة لأحدث انقلابا كاملا وغير شكل الحياة في هذه المجتمعات .

وإن كان ثمة جهود مخصصة للاهتمام بهذه الأقليات من خلال المؤتمرات واللقاءات، إلا أنها لا تزال جهود متواضعة لا ترقى إلى مستوى التحدي الذي تحتاجه الأمة الإسلامية في صراعتها الحضارى مع المنظمات المعادية والقوى الصهيونية الضاغطة، فنحن في حاجة إلى خطة جادة يتم فيها جمع شتات هذه الأقليات ودعمها وترسيخ وجودها وإذابة الخلافات المذهبية والعرقية والسياسية بينها من خلال استراتيجية واحدة بدلا من هذا التشتت والتشرذم لتتحول هذه الأقليات إلى جماعات قوية وضاغطة تستطيع التأثير على صانعي القرار في دول العالم الغربي الذي يخضع لضغوط الجماعات الصهيونية، لاسيما أنه يعلم أنها جماعات عدوانية يقوم منهجها على الباطل واغتصاب العقول.

فهل نأمل أن تتحرك الحكومات والمنظمات الإسلامية لتحقيق هذا الأمل؟.

وفي هذا يؤكد الأمير تشارلز أن الإسلام شأنه في ذلك شأن المسيحية واليهودية دين سماوى

يشارك مع الديانات التي سبقته في الإيمان بالله واحد، وبيوم القيامة، والحياة الآخرة، وحثمية الثواب والعقاب، مؤكداً على مسئولية الإنسان عن أفعاله، وأكد أن كل الديانات السماوية تحض على فعل الخيرات، وتدعو إلى الاهتمام بالفقراء والمساكين، وأكد في نفس الوقت أن علاقة الإسلام بالغرب علاقة عضوية ودائمة ضاربة في أعماق التاريخ، ومن ثم فلا يجوز أن تكون علاقة صدام بل علاقة حب ووثام؛ لأن القواسم المشتركة التي تجمع الغرب بالإسلام ولا تفرق بينهما كثيرة ومتعددة. وأصبح من المقبول أن يقال عن الإسلام فيها ما يقبل قوله عن اليهودية أو عن البوذية أو المسيحية أو غيرها، وأصبحت هذه الرؤية تتحكم بقوة في مواقف صناع القرار الأمريكي، وقد عبر ريتشارد سيفتر مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عنها بقوله: "إن الإسلام يشكل تهديداً لاستقرار العالم" وعقب الحادي عشر من سبتمبر امتلأت رفوف المكتبات الأمريكية بكتب مليئة بعناوين صارخة عن العدو البديل، والإرهاب، والتهديد العربي، والخطر الإسلامي كما امتلأ الإعلام الغربية بالأوهام والافتراءات المؤذية عن العرب والمسلمين، ويكفي أن نذكر بعض عناوين الأفلام الوثائقية للدلالة على محتوياتها مثل "القبلة الإسلامية"، "سيف الإسلام"، "الإسلام الملتهب"، "خنجر الإسلام"، "تار الإسلام"، ٠٠٠ إلخ، إضافة إلى المقالات التي تحمل هذه الأباطيل في الصحف والمجلات، ومنابر الفكر ومناهج التعليم وشبكة المعلومات الدولية، وظهرت العديد من الأعمال الدرامية والأفلام السينمائية التي تهزأ برسول الإسلام، كما ظهرت العديد من الأفلام المسموعة التي تزعم أن الإرهاب ليس في المسلمين، ولكن في الإسلام، وانطلاقاً من هذه النظرة قسم الرئيس جورج بوش العالم إلى "خير" و"شرير" وإلى عالم "متحضر" وآخر "غير متحضر" كما تحدث رئيس وزراء إيطاليا السابق سيلفيو برلسكوني عن سمو الحضارة الغربية مقارنة بالحضارة الإسلامية.

إنه مما يستلقت الانتباه أن العالم المعاصر بصفة عامة يمر في هذه المرحلة بأزمة خطيرة تهدد كيانه ومستقبله، وتتمثل هذه الأزمة في التهديد الذي يواجه الحضارة البشرية، والذي يتمثل في عدم قدرة الإنسان على تحقيق السلام الداخلي مع النفس، وفشله في إسعادها في ظل الأنظمة التي تحكم الحياة في المجتمع الذي يعيش فيه على الرغم من المكاسب الكبيرة التي حصل عليها، وعلى الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزه^(٢٤).

والإنسان المعاصر عندما أحس بضياعه في عالم القيم أخذ يتشبهت بفلسفات انتشرت في أوروبا بشكل واسع لعدم وجود البديل كالفلسفة الوجودية، والفلسفة الماركسية، والميكيافيلية، والقومية الأوروبية، إلا أن هذه الفلسفات في مجموعها لم تستطيع إقناعه بحقيقة وجوده في الأرض، وعاد إلى حلقة مفرغة يدور فيها بدون طائل.

فالنظام الرأسمالي قاده إلى استغلال الفقراء وتحقيق الامتيازات الخاصة للأغنياء، ولم ينجح



النظام الشيوعي كبديل للرأسمالية، حيث عصف هذا النظام بكل الحريات فى سبيل تنفيذ مخططاته، وأدى إلى التسلط والاستبداد، واحتكار الدول لكل وسائل الإنتاج، وأدى ذلك إلى خلق بيروقراطية تحجر على الفكر وتقتل فى الإنسان روح الابتكار والمبادرة، فالرأسمالية والاشتراكية كلتاها فشلنا فى خلق مجتمع متوازن تتحقق فيه مطالب الحرية والعدالة واحترام الإنسان^(٢٥).

و ما دامت البشرية لا تزال تعاني من مساوئ الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الوضعية فلا سبيل ولا مخرج لهذا العالم ولا حل لقضاياه ومشاكله إلا بحمل روح الإسلام وفكره عقيدة وإيماناً كوجه حضارى مشرق ينسجم مع الطبيعة البشرية ويتفق مع روح الإنسان وكيانه^(٢٦).

وفى إطار دعوى العلمانية، ومع قيام الثورة الصناعية فى أوروبا وتراكم الثروات، وفى غياب التأثير الروحي المنطقي نشأت الحضارة الغربية مزودة برودود فعل عكسية ومعادية للأديان مصطبغة بصبغة مادية بحتة وأصبح لتلك الحضارة حين نشأت سمتان أساسيتان كشفت الأزمة الاقتصادية التى عصفت بالنظام الرأسمالى فى الولايات المتحدة، وتركت تداعياتها على الأوضاع الدولية عن فشل هذا النظام الذى يقوم على الأنانية والمادية والاستغلال، حتى أصبح العالم فى ظل الرأسمالية المتوحشة يعيش بين أغلبية من الفقراء الذين يعانون الحرمان والبؤس، وأقلية من الأغنياء يرفلون فى بحبوحة من العيش، ولديهم المال الوفير، هذا فى الوقت الذى يعانون فيه من حياة تخلو من السعادة والبهجة، مما دفع زعماء أمريكا وأوروبا لإعادة النظر فى قواعد وآليات النظام الرأسمالى، مستهدفين من وراء ذلك تعديلها وتلاقى السلبيات التى تنجم عنها، مما دفع الرئيس الفرنسى ساركوزى إلى القول: "نحن فى حاجة إلى إعادة بناء النظام المالى والنقدى فى بلادنا من جذوره. وإذا كان النظام الاشتراكي قد سقط سقوطاً مروعا فى نهاية القرن العشرين بسبب أزمة الركود التى سادة الدول التى طبقت هذا النظام، فقد سقطت الرأسمالية الأصولية مؤخراً لتؤدى بدورها إلى ركود من نوع آخر، وسقطت المزاعم التى تدعى أن السوق الحرة قادرة على تصحيح نفسها، وتحول مملكتها دون تدخل من الدولة، وبهذا فشل هذا النموذج الذى بشرت به القيادات الرأسمالية وحاولت فرضه على العالم، مما نجم عن ذلك انعدام الثقة فى هذه القيادات التى لم تستفد من الدروس المستفادة من أزمة الكساد العظيم التى أطاحت بالاقتصاد العالمى عام ١٩٢٩م^(٢٧).

وهكذا نرى أنه مع احتدام الأزمة المالية العالمية، وانكشاف نقاط الضعف التى أدت إليها، وقادة العالم بدأت رحلة الغروب والأفول، يؤكد ذلك أن عتاة الرأسمالية قد أخذوا على عواتقهم استعارة عدد من آليات النظام الاشتراكي فى محاولات مستميتة لإنقاذ الاقتصاد الرأسمالى الذى تحلق فى

سماوات التباطؤ والكساد بعد أن تبين أن النظام الرأسمالي لن يكون هو المصير المحتوم والنهائي للبشرية كما زعم فرانسيس فوكوياما في نظريته الشهيرة "نهاية التاريخ"، ولأن ما يشهده العالم الآن ليس انهياراً للأسواق وحدها، ولكنه انهيار لأفكار سادت على الخريطة العالمية لفترة طويلة، كما أنه يعدو إرهاباً لأفكار جديدة تتطلع إليها البشرية، لاسيما وقد أكدت حقائق التاريخ أنه لا يوجد ثمة نظام اقتصادي واجتماعي أزلي وأبدى ولد مع البشرية ليظل جاثماً على أنفاسها إلى الأبد. وفي هذا كتب أنتوني فيولا مقالا بعنوان (نهاية الرأسمالية الأمريكية) وجه فيه الاتهام إلى النمط الأمريكي الذي لم يعد قادراً على إسعاد البشرية وصارت الحكومة الأمريكية مسئولة عن توفير الائتمان العقاري، وكذلك التأمين على الحياة لعشرات الملايين من الأمريكيين، وذلك بعد أن أجبرت الولايات المتحدة معظم دول العالم على إبعاد يد الحكومة عن قطاعات المال والاقتصاد مما أودى بسوق العقارات، وسمح بخلق استثمارات مسمومة للنظام المالي العالمي. وقد كشفت الأحداث التي أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية التي فرضت نفسها مؤخراً أن أسباب هذه الأزمة يرجع إلى أساليب وممارسات غير أخلاقية كالكذب والنفاق والفساد والتدليس، وهذا يدل على أن هذه الأزمة لم تكن طارئة على النظام الرأسمالي، ولكنها تشكل جزءاً من طبيعة هذا النظام الذي يقوم على العلاقات المادية وحدها، والذي من شأنه أن يفرز المزيد من الأزمات والمشكلات المتلاحقة.

من أجل هذا بدأ أساطيل الرأسمالية يراجعون أنفسهم، ويتراجعون عن الفلسفة التي ظلت تسيطر على عقولهم عدة عقود مما دفع حكومة الولايات المتحدة إلى شراء خمسة وثمانين مليار دولار، وهي قيمة الديون المتعثرة لشركة (أيه بي جي) وهي أكبر شركات التأمين في العالم، كما تدخلت الحكومة البريطانية لإنقاذ بنك "هاليفاكس"، هذا الوقت الذي قدم فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش مشروعاً إلى الكونجرس حصل بمقتضاه على موافقته لشراء حصة من الديون العقارية المتعثرة التي بلغت أربعة تريليونات دولار، وبهذا نرى أن أقطاب النظام الرأسمالي أصبحوا يقرون أهمية دور الدولة لكبح جماع القطاع الخاص، إنقاذاً للرأسمالية، وعلاجاً للآثار التي ترتبت عليها بعد أن أصيبت بضربة قاسية تنخر في خلاياها وتهدد منعته، ولا تزال شركات أخرى تعلن إفلاسها، وليس لها مصير إلا الموت.

وفي الحقيقة إن المستقبل ينذر بأن هناك تطورات وتغيرات سوف تحدث في المستقبل؛ لأن إطلاق حرية رأس المال دون رقابة أو متابعة لا بد أن تؤدي إلى نتائج مدمرة، ومن ثمة فإنه يجب مراعاة العدالة الاجتماعية لضبط الحريات، وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في الثروة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لجميع المواطنين، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية، والحيلولة دون سوق توزيع الثروة، وإعلاء شأن القانون الذي يجب أن يخضع له الحاكم والمحكوم. ومما يثير



الدهشة أن هذا الواقع المرير لم يحرك البلاد العربية لمواجهة هذه الأزمة ودراسة تداعياتها على مستقبل هذه الدول، كما لم تعمل جامعة الدول العربية على جمع شمل القيادات المالية والاقتصادية للنظر في آثار هذه الأزمة على الاقتصاديات العربية من أجل العمل على إعادة الأموال العربية للاستثمار في مشروعات أمانة بالوطن العربي في حين أن دول العالم أجمع قد تحركت للحد من مخاطر هذه الأزمة، واكتفى الزعماء العرب بالتحصينات غير المنطقية التي أصدرها الزعماء العرب، والتي زعموا فيها أن دولهم لن تتأثر بهذا الزلزال المدمر الذي أصاب العالم كله .

ويكفى أن نعرف أن الجزائر وحدها قد خسرت مائة وأربعين مليار دولاراً في حصيد عوائد الوفرة البترولية الموزعة في البنوك الأجنبية، إلى جانب تراجع أسعار البترول بعد أن كان قد ارتفع في الأسابيع التي سبقت الأزمة إلى أكثر من مائة وعشرين دولاراً، والبترول يشكل ٩٨ % من حصيد الدخل القومي الجزائري حيث تحصل على خمسة مليارات من الدولارات كل أسبوع حصيد بيع الغاز والبترول، وهذا يعني أن إيداع الأموال الجزائرية في البنوك الأمريكية كان شراء، كما انخفضت قيمة الدينار الجزائري إلى نصف سعره مما أحدث حالة من الشلل والفرع في أسواق المال والعملات الجزائرية لاسيما أن جانب من خطة الحكومة الأمريكية للإنقاذ الاقتصادي سوف يتم اقتطاعها من ودائع الدول الأخرى في الخزائن والبنوك الأمريكية، مما يشير على أهمية التنسيق العربي لمواجهة التأثيرات المتوقعة لهذه الأزمة.

وهذا يعني أن وجود أسواق حرة لها صلاحيات مطلقة بدون قيود وبدون تدخل حكومي هو بمثابة فكرة مجنونة؛ ولهذا رأينا حكومات الولايات المتحدة وجميع دول أوروبا تتدخل لتأميم ودمج ومراقبة المؤسسات المالية بها لفرض المزيد من الضوابط بها، وهو ما نادى به الإسلام الذي لا يفرض قيوداً مكبلة كما هو الحال في النظام الشيوعي، كما أنه لا يترك الحبل على الغارب ويطلق العنان لحرية منفلتة كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يقوم على حرية منضبطة ومحكومة بثوابت تتفق مع فطرة الإنسان وتلبي احتياجاته وتحقق أغراضه، وذلك حسب معطيات الشريعة الإسلامية، وقوانين السماء، وأوامر الحق الذي نهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وأمر بالوفاء بالعقود، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال الأحكام الشرعية التي تنظم المعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية بكل أنواعها، وتحيطها بسياج من الأخلاق الحميدة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية سوف تدرك تداعياتها على الدول الفقيرة التي تتلقى المساعدات والمعونات من الدول الغنية، مما يلزم الدول العربية بسرعة التخطيط لمواجهة هذه الأزمة من خلال تأسيس صندوق تشارك في هذه الدول لتحقيق الاستقرار والسلام، وكذلك بأخذ إجراءات عاجلة على مستوى كل دولة عربية برسم إستراتيجية متكاملة لمواجهة

ضغوط هذه الأزمة وتأثيراتها السلبية على النظام المالي والمصرفي العربي حفاظاً على الأولوية الإنتاجية للصناعات العربية القائمة، وزيادة قدراتها التنافسية حتى لا تتعرض لهزات عنيفة لتقليل الخسائر الناجمة عن هذه الأزمة، وتزويد الرأي العام العربي بثقافة الاقتصاد مبسطة وواضحة وإعلان يتماشى مع ما يدور في الأسواق العالمية للخروج من النفق المظلم الذي نسير فيه، وهنا يصبح من الأهمية بمكان أن نقدم البديل الإسلامي لتنظيم شئوننا بدلاً من نقل تجارب الآخرين التي ندفع ثمنها غالباً في صورة تخلف اقتصادي وتبعية فكرية، فهل تفيق الدول الإسلامية شعوباً وحكومات، وتعمل على استبدال القوانين الرأسمالية بقوانين السماء وشريعة الحق جلّ وعلا، وتطبيقها بصورة صحيحة لسد الثغرات وعدم إفساح المجال للكارهين والحاقدين للذليل من كل ما هو إسلام.

وقد امتدح عدد من الكتاب في الغرب النظام الاقتصادي الإسلامي وأشادوا به، وفي هذا الصدد قال رولان لاسكن رئيس تحرير صحيفة لوجور نال دي فاينانس في مقال له بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٠٨ بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي للخروج من هذه الأزمة التي هزت أسواق العالم، كما قال بوفيس فانسون رئيس تحرير مجلة شالينجر الاقتصادية في الحادي عشر من سبتمبر هذا العام: إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بها وبمصارفها؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات أو ما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزرى .

الخاتمة :

وفي ضوء ما تقدم نرى أن فهم المجتمع الدولي للقضايا يتوقف على وضع إستراتيجية إعلامية صحيحة، واختيار واستخدام الوسائل والأدوات والطرق الفعالة والمناسبة لظروف الجماهير التي يتوجه إليها الإسلام بدعوته مع مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه الدول والجماعات عند محاولة إقناع الجماهير بعدالة القضية، وصحة الفكرة المطروحة وسلامتها^(٢٨).

والإتصال الإسلامي يجب أن ينطلق من القيم والمفاهيم التي تسيطر على المجتمع الذي يتوجه إليه، وبالتالي فإن عليه أن يخضع في برامج وخطته للعقيدة الإسلامية، وبالتالي فإنه يجب تزويد الخطط والبرامج الإعلامية بالقيم الصافية وتطويرها للتطبيق العملي بإرادة قوية وطموح غير محدود، واستيعاب تقنيات الوسائل الإعلامية الحديثة علماً وممارسة، وصبغ المضمون والمحتوى الإعلامي بالصبغة الإسلامية والتقليل من أسباب الوعظ المباشر، والبعد عن الندوات التقليدية



والخروج به إلى رحاب أوسع باستخدام الفنون الإعلامية الحديثة لاجتذاب المشاهد أو المستمع أو القارئ، مع الاهتمام الجاد بالجانب الترفيهي الهادف لإيجاد البديل الإسلامي والملتزم^(٢٩).

وفى ضوء هذا الواقع فإنه لا مجال للعداء بين العالم الإسلامي وأصحاب العقائد الأخرى، وقد أكد علماء الإسلام ومفكروه هذه الحقيقة؛ لأنه ليس من مصلحة المسلمين تنبيه المشاعر العدائية ضدهم دون مبرر لذلك، والمسلمون لم يبدأوا بالعدوان على أحد فى أى مرحلة من مراحل تاريخهم، بل إنهم أقاموا نهضة شاملة كانت سبباً وراء النهضة الأوروبية التى تحققت بعد ذلك من خلال العطاء العلمى والفنى والثقافى والفكرى الذى قدموه إلى العالم فى ظل نظام عادل لم يعرف البطش والاستبداد والسلب والنهب الذى مارسه الآخرون ضدهم، ولكنه وضع أساساً للعلاقة بين كل أفراد الجنس البشرى، علاقة تقوم على المودة، والاحترام، مساعدة الضعيف، وإنقاذ الملهوف، والرفق بالإنسان أياً كان دينه ومذهبه أو أصله أو لونه.

وإذا كان البعض يرى أننا غير مؤهلين حالياً لتقديم رسالتنا إلى من يتفوقون علينا علمياً وتكنولوجيا واقتصادياً وعسكرياً فإن هذا رأى يجانبه الصواب، فحين خرج الدعاة من بادية العرب لا يملكون من متاع الدنيا إلا قوة الإيمان، حقق الله على أيديهم ما لم يتحقق على أيدي غيرهم ممن توافرت لهم أسباب القوة والمنعة والثراء.

وتكشف هذه الحقائق عن أهمية بذل الجهود الجادة والمخلصة لوضع نظام للإعلام يأخذ فى اعتباره الاستفادة من كل معطيات العصر واستثمار متغيرات الحياة الحديثة، نظام يقوم فى منهجه على قواعد علمية سليمة، ويعتمد فى ممارساته على الطاقات البشرية المؤمنة والجادة والقادرة على استخدام الوسائل والأدوات المناسبة فى الوقت المناسب للشرائح الجماهيرية التى تتوافق معها.

وفى ظل هذا الواقع ماذا نحن فاعلون فى هذه الأزمنة، وفى الطريق الآن مئات القنوات الفضائية الغربية حاملة إلينا مصالح أصحابها وقيمهم ومعارفهم وخبراتهم ومصالحهم التى قد لا تتفق مع مجمل الحياة عندنا؟!.

وهذه العملية فى حاجة إلى خطة عملية متوازنة تأخذ فى اعتبارها إعادة النظر فى كل ما يكتب أو يذاع عن الإسلام وإعداد الردود المناسبة عليه، وترجمة الإصدارات المتميزة من المطبوعات المختلفة والبرامج والفقرات الصحيحة التى تتناول الإسلام وتحدث عن العرب والمسلمين بصورة موضوعية وأمينية، وإعداد الأعمال الجيدة لتكون جاهزة لكل الناس فى كل مكان بمختلف اللغات لأن رأى العام بصفة عامة لا يكاد يعرف عن الإسلام سوى محمد. ولا عن القرآن شيئاً، ولا عن النظام الإسلامى سوى معلومات محدودة أو مشوهة وغير صحيحة.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من التوسع فى إقامة أجهزة دولية للإعلام والدعوة الإسلامية، تأخذ

على عاتقها وضع الخطط العلمية وإعداد البرامج وتهيئة المناخ الصحى لتنفيذها ومتابعتها وذلك بهدف الحفاظ على ثوابت الأمة العقديّة والتقافيّة والتاريخيّة، فنحن أمة عريقة علمت البشرية، كما أننا أصحاب حجة وبرهان نستطيع أن نقنع العالم بالمنطق. إن الواقع البائس الذى يعيشه العرب والمسلمون حاليا لن يكون حجة علينا، ذلك أن تخلفهم لا علاقة له بجوهر الإسلام والعروبة.

الهوامش :

- (١) فتحى أبو الفضل: دور الدولة و المؤسسات فى ظل العولمة. ط ٢٠٠٤. القاهرة. ص ١٧.
- (٢) فتحى أبو الفضل: المرجع السابق " ص ٢٠.
- (٣) هالة مصطفى : مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ١٩٩٨ ص ٤٣.
- (٤) المرجع السابق .
- (٥) أرنولد توماس : الدعوة الإسلامية . ترجمة حسن إبراهيم حسن وآخرين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١، ص ٤٦١.
- (٦) thomas of Marge : Boots of qoverners .vol ٢.p.١٥٦
- (٧) بول هيرست، جراهام طومبسون، ما العولمة .. الاقتصاد العالمى و إمكانيات التحكم، ترجمة : د/ فالح عبد الجبار، عالم المعرفة، العدد ٢٧٣، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤٠٥.
- (٨) روبرت ب راينتس، اقتصاد الأمم ورأسمالية القرن الحادى والعشرين، ترجمة سمية شعبان، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٩، من تقديم مراجع الكلاب: د / فتحى أبو الفضل، ص ٨-٩.
- (٩) المرجع السابق، ص ١١٠ من التقديم.
- (١٠) بول هيرست، جراهام طومبسون، مرجع سبق ذكره، ص: ١٠- ١١ من التقديم.
- (١١) فتحى أبو الفضل: دور الدولة و المؤسسات فى ظل العولمة. ط ١. القاهرة ص ٢٦
- (١٢) عبد المجيد شكرى دور الإعلام فى مواجهة العلمانية المعادية. ط ١ ١٩٩٥ م. دار الصحوة للنشر و التوزيع- القاهرة ص ٧
- (١٣) محمود حمدى زقزوق: الإسلام فى عصر العولمة، عدد ٥٣ القاهرة أكتوبر ١٩٩٩ م ص ٢٧.
- (١٤) Allahbukhsh, Brohi : universal islamic Declaration in isiam and



contemporary Society ,London, Longman limited ,١٩٨٢,p.٢٥٣

- (١٥) منير القاضى، محمد خلف الله.
- (١٦) محمد الغزالي: الدعوة الإسلامية تستقبل عامها الخامس عشر " بيروت " ذات السلاسل ١٩٨٠.
- (١٧) سيد قطب : فى ظلال القرآن، مج ١، ج ١-٤ بيروت، دار الشروق، ١٩٧٣، ص ٢٨٣.
- (١٨) لنكة ١٨-Karl Brokelm
- (١٩) لنكة ١٩- محي الدين عبد الحليم : الدعوة الإسلامية و الإعلام الدولى . ط ١ . ٢٠٠٤ . القاهرة . ص ٨٣
- (٢٠) لنكة ٢٠- عبد القادر العلوى. الدعوة الإسلامية فى مواجهه خصومها. الدار البيضاء. مطبعة النجاح الجديدة. ١٩٨١. ص ١٥٥.
- (٢١) يوسف محمود عبد المقصود وآخرون: العلاقات العامة والخاصة فى الإسلام. القاهرة. دار الكتاب الجماعى . د. ت. ص ٤٢
- (٢٢) سامي الشريف: الأقليات المسلمة فى العالم. ندوة الإعلام الإسلامى " بورسعيد " ١٩٩٩.
- (٢٣) محي الدين عبد الحليم. الدعوة الإسلامية و الإعلام الدولى. القاهرة دار الفكر العربى ١٩٩٠ ص ١٥٥
- (٢٤) Allhbuksh .K.Brohi universal Islamic Declaration hn Islam and Contemporary Siciety. London.Longman group United.P.٢٥٩
- (٢٥) Allhbuksh .K.Brohi universal Islamic Declaration hn Islam and Contemporary Siciety.Op.cit.P.٢٥٩
- (٢٦) محي الدين عبد الحليم : الدعوة الإسلامية و الإعلام الدولى " ط ١ - ٢٠٠٤ . القاهرة . ص ١٤٣ بردود فعل عكسية و معادية للأديان مصطبغة بصبغة مادية بحتة، وأصبح لتلك الحضارة حين نشأت سمتان أساسيتان.
- (٢٧) محمود سفر الإعلام موقف. مؤسسة تهامة. جدة "١٩٨٢". ص ٤٤.
- (٢٨) على أحمد على: أسس العلوم السلوكية و النفسية. القاهرة. مكتبة عين شمس، ١٩٧٣، ص ١٩٨.
- (٢٩) محمود صفر: المرجع السابق " ص ٤٧.